

مجلس الأمن
السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٢٣٣
الثلاثاء، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٥/١٥
نيويورك

الرئيس:	السيد يودا/السيد كافاندو	(بوركينا فاسو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شرباك
	أوغندا	السيد أوسيتي
	تركيا	السيد غمروكجو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد جبريل
	الصين	السيد دو شياو كونغ
	فرنسا	السيد آرو
	فييت نام	السيد بوي ثي غيانغ
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد آرتنيانو
	المكسيك	السيد بوينتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كواري
	النمسا	السيد لوتروتي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورينتس
	اليابان	السيد أشيكي

جدول الأعمال

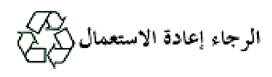
السلام والأمن في أفريقيا

الاتجار بالمخدرات باعتباره تهديدا للأمن الدولي

رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبوركينا فاسو لدى الأمم المتحدة (S/2009/615)

09-63872 (A)





استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل بوليفيا، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند دون أن يكون له الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد لوايزا باريا (بوليفيا) المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أذكِّر جميع المتكلمين بألا تتجاوز بياناتهم مدة خمس دقائق، حتى يتمكن المجلس من إنجاز عمله بسرعة

أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أرحب بكم، سيدي الرئيس، وأن أعرب عن تقدير المملكة المغربية لاختياركم هذا الموضوع ليكون حدثا بارزا في رئاسة بوركينا فاسو في كانون الأول/ديسمبر. واختيار هذا الموضوع لم يأت اعتباطا وليس بلا معنى. فهو يظهر بوضوح قلق الكثير من البلدان، وبخاصة البلدان الأفريقية، إزاء فداحة الاتجار بالمخدرات وآثاره على صحة ضحاياه وعلى التنمية والاستقرار السياسي في الدول المتضررة.

لقد أصبح الاتجار بالمخدرات أحد أكثر التهديدات العابرة للحدود الوطنية إلحاحا في العالم. ولا يمكن لأي بلد أن يعتبر نفسه في مأمن من آثاره الضارة. ويكمن خطره في نطاقه وطابعه الشامل والأشخاص الضالعين فيه. وحجم الاتجار بالمخدرات الذي يبلغ ٤٠٠ بليون دولار سنويا ذو دلالة كبيرة في حد ذاته على التهديد الذي يشكله لأمننا المشترك.

والحالة في أفريقيا، وبخاصة في غرب أفريقيا، تدعو إلى القلق نظرا لنطاق هذه الآفة. وحجم الاتجار السنوي الذي يتراوح من ٥٠ إلى ٦٠ طنا، والذي أشار إليه المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة هذا الصباح، يكشف عن خطورة هذه التجارة والحاجة إلى التصدي لها.

والحالة تشكل تهديدا متزايدا لكونها تؤثر على منطقة هشة بمعايير السلام والاستقرار، حيث يوجد عدد من البلدان الخارجة من صراعات مسلحة استمرت لسنوات طويلة. وهذا أمر يثير القلق على عدة جبهات ويستلزم أن تتخذ الدول ومنظمتنا العالمية إجراءات لأن التهديدات التي تشكلها هذه الظاهرة ذات شقين.

فمن ناحية، ثمة خطر من أن يتزعزع استقرار عدد من البلدان في المنطقة بسبب استخدام عوائد الاتجار بسوء نية في تقويض الحكومات القائمة وتمويل أعمال تخريبية أو حتى شن هجمات إرهابية. ومن ناحية أخرى، ومع تطور التعاون الدولي لمكافحة الاتجار بالمخدرات، هناك تواطؤ مواز ومتزايد بين عصابات المخدرات والمتاجرين بالأسلحة الصغيرة ومن يستخدمون مسارات الهجرة السرية. وهذه الجماعات لن تتورع عن عمل أي شيء، بما في ذلك الإرهاب واحتجاز الرهائن، للحفاظ على مصدر دخلها غير المشروع.

وقد تطورت المسارات الرئيسية للاتجار بالمخدرات، وبخاصة الكوكايين. ونظرا للطلب الدولي المطرد على الكوكايين وتعزيز تدابير اعتراض المخدر على طول الطرق التقليدية، فقد تحول المتاجرون إلى غرب أفريقيا. واختيار هذه المنطقة أمر مؤسف إلى أبعد حد نظرا لأن منطقتنا خرجت للتو وبعد معاناة من عقد من العنف المتوطن.

وكما شهدنا في مؤتمر قمة برايا للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمعقود في عام ٢٠٠٨، فإن دول المنطقة برهنت على التزامها بكبح هذا الاتجار. غير أن جهودها ليست كافية في حد ذاتها. وسيكون من الضروري أيضا تقديم دعم مالي وتقني ودعم في مجال التدريب لنجاح جهودها.

إن مكافحة الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا وآثاره العديدة على الاستقرار الإقليمي والدولي تتطلب التزاما متجددا من قبل جميع الدول الأعضاء، نظرا لطابع الأمن الذي لا يتجزأ، من أجل مساعدة دول المنطقة في تطوير قدرتها على التعاون ضد الجريمة المنظمة التي باتت صلاتها بالشبكات الإرهابية معروفة للجميع الآن.

يرحب بلدي بالمبادرات التي نفذتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، لعكس الاتجاه في هذا الاتجار الضار، ونرحب كذلك بالنتائج الإيجابية الأولى التي شهدناها لهذه الجهود منذ العام الماضي. ويجب الاستمرار في هذه المبادرة وتوسيع نطاقها لتشمل بلدان المقصد الأخرى في منطقة الصحراء الكبرى والتي تمتد من غرب أفريقيا إلى شرقها.

وتعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي في مكافحة الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا يتطلب بذل جهد متعدد الأطراف، ينبغي للمجتمع الدولي في إطاره الاستثمار في اتخاذ نهج حازم للحد من الظاهرة. وفي هذا الصدد، يتعين أن نلاحظ أن المجالات الحاسمة لبناء قدرة غرب أفريقيا على مكافحة هذه الآفة تشمل تقديم المانحين للمساعدة التقنية وتحسين الوقاية من الإدمان والعلاج منه وتعزيز التعاون في الكشف عن المخدرات ومنعها. وفي ضوء حجم الشبكات المحلية التي تنشط في الاتجار بالمخدرات والعواقب الدولية لذلك، يجب على دول المنطقة التعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

والمملكة المغربية، بحكم موقعها الجغرافي وقربها من غرب أفريقيا والأهمية التي توليها للاستقرار في هذه المنطقة التي تعاني في قارتنا، تتابع باهتمام خاص الحالة في منطقة الساحل والصحراء الشاسعة، وبخاصة التطورات التي تثير الجزع في الاتجار بالأسلحة والمخدرات والأشخاص والأعمال الإرهابية الأخيرة التي استهدفت سكان المنطقة بل ودولها أحيانا.

وهذه الحالة تتطلب اتباع المجتمع الدولي لنهج ثلاثي الأبعاد. أولا، يجب تسوية الصراعات والتراعات الدائرة في المنطقة؛ ثانيا، يجب مساندة ودعم البلدان الخارجة من الصراع في إعادة الإعمار في المجالين السياسي والاقتصادي؛ ثالثا، يجب تعزيز التعاون في القضاء على الاتجار على المستويات الثنائية والإقليمية والدولية.

وإلى جانب هذه التدابير العاجلة، فإن الرصيد الحقيقي لمكافحة هذه الآفات ما زال يتمثل في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإرساء الحوكمة الاقتصادية وسيادة القانون. ونأمل في أن تكون استجابة المجتمع الدولي على مستوى التحدي وعلى مستوى مسؤوليتنا المشتركة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل مالي.

السيد داوو (مالي) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن تهانئ وفدي على مبادرتكم لعقد هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن ظاهرة تشكل إحدى الأولويات في جدول الأعمال الدولي. وبعقد هذه الجلسة الخاصة المكرسة لمشكلة الاتجار بالمخدرات باعتباره تهديدا للأمن الدولي، فإن بلدكم، بوركينا فاسو، أتاح لنا الفرصة لإجراء نقاش بنَّاء بشأن موضوع يمثل شاغلا رئيسيا للمجتمع الدولي، وبخاصة لغرب أفريقيا وحزام الساحل والصحراء. فهذه المنطقة أصبحت للأسف مركزا للاتجار الدولي بالمخدرات.

إن نطاق ظاهرة الاتجار بالمخدرات وتنوعها بفضل العولمة والتقدم التكنولوجي يثير قلقنا جميعا. وفي الواقع، فإن الاتجار بالمخدرات أصبح الآن آفة حقيقية وتهديدا حقيقيا لأمن واستقرار عدد لا يستهان به من البلدان. ويأتي الاتجار غير المشروع بالمخدرات اليوم في صدارة الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية وتدفع إساءة استخدام المخدرات الكثير من الشباب نحو الانهيار البدني والعقلي. وتشير الدراسات والتقارير الرسمية عن المسألة إلى أن الاتجار بالمخدرات قد ازداد بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، وبالتالي أصبح مصدرا محتملا لعدم الاستقرار وزعزعة الاستقرار.

في مالي، جعلنا مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية أولى أولوياتنا، نظرا لتأثيرها السلبي على الصحة وعواقبها السلبية في المجالات الاجتماعية - الاقتصادية وقطاعات الأمن. اتخذت حكومة مالي سلسلة من الخطوات الرامية إلى مكافحة هذه الظاهرة، على وجه الخصوص، من خلال إنشاء لجنة تنسيق وزارية مشتركة لمكافحة المخدرات. واللجنة مكلفة بالاشتراك في وضع السياسات الوطنية لمكافحة المخدرات، والعمل على تنسيق الجهود التي تبذلها مختلف دوائر الدولة في مجال مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، وتنسيق الجهود التعليمية وتقديم المشورة بشأن الإجراءات والتدابير التي تزمع الحكومة اتخاذها.

وحكومة مالي تؤمن تماما بأنه لا يوجد بلد اليوم بمأمن من الاتجار غير المشروع بالمخدرات. ولن يتسنى القضاء على هذه الآفة إلا ببذل الجهود المنسقة والفعالة في إطار الدول وعلى الصعيد الدولي على السواء.

وكان الحادث الأخير المتعلق بسقوط طائرة من طراز بوينغ في تاركنت بمثابة تذكرة لنا بالضرورة الملحة لتحسين تنسيق ومواءمة الجهود التي تبذلها حكوماتنا لضمان اتباع نهج متكامل وشامل تجاه المشاكل والتحديات التي تواجه البلدان في منطقة الساحل والصحراء. كما عمل الحادث على تأكيد ضرورة تحسين تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية. وبعد اكتشاف حطام هذه الطائرة في منطقة مهجورة وغير مأهولة بالسكان في شمال مالي في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، سارعت حكومة مالي إلى فتح تحقيق شاركت فيه المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وأجهزة الاستخبارات من البلدان الصديقة والهيئات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وما زال التحقيق مستمرا، ولا سيما فيما يتعلق بتتبع منشأ الطائرة ومسارها وحمولتها والمعدات التي على متنها وسبب هذه الرحلة.

والتقارير الصحفية والمعلومات المقدمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة فيما يتعلق بطبيعة حمولة الطائرة وحجمها لن تؤثر بأي طريقة على سير التحقيق. وما زلنا نعتقد أن التصريحات المثيرة والاستنتاجات المتسرعة غير مفيدة في الكشف عن الحقيقة. وانطلاقا من ذلك، أقول بالنيابة عن بلدي وحكومته اللذين لا يوجد مجال للشك في موقفهما إزاء هذه المسألة، إن هذا ليس بأي حال من الأحوال نهجا يتعلق بالهروب من مواجهة الحقيقة.

لقد عرفنا منذ وقت طويل أن قطاع الساحل والصحراء، الذي تتشاركه مالي مع العديد من البلدان، أصبح منطقة تجري فيها كل أنواع الاتجار - الاتجار بالمخدرات والسجائر والأسلحة الخفيفة والبشر. بالإضافة إلى ذلك، تعرب حكومة مالي عن قلقها البالغ حيال اتساع نطاق هذا الاتجار الذي انضم الآن إلى الإرهاب والجريمة المنظمة الدولية ليشكل ليس تهديدا خطيرا لسيادة بلدان المنطقة فحسب، وإنما عقبة رئيسية في سبيل تنميتها أيضا.

ندرك طابع تلك التهديدات العابر للحدود الوطنية، فضلا عن الحاجة الماسة إلى التعاون على المستوى دون الإقليمي للتغلب عليها. وهذا هو السبب في أن فخامة السيد

أمادو توماني توري، رئيس جمهورية مالي، عمل بلا كلل لأكثر من سنتين من أجل عقد مؤتمر إقليمي في باماكو بشأن مسائل السلام والأمن والتنمية في منطقة الساحل والصحراء.

سيتيح المؤتمر فرصة مفيدة لبلدان المنطقة لإعادة تأكيد عزمها المشترك على جعل المنطقة التي تشاركها منطقة يعمها السلام والأمن ومركزا للاستقرار والنمو والتنمية. والاجتماع التحضيري على مستوى وزراء الخارجية عقد في باماكو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ وأرسى الأساس بالفعل. ونأمل في القريب العاجل أن يجتمع رؤساء دول البلدان المعنية لبحث نتائج المؤتمر واعتمادها.

نعتقد اعتقادا راسخا بأن هناك بالضرورة صلة بين جميع الويلات التي أشرت إليها، وأنه لا يوجد بلد يمكنه لوحده التصدي لها جميعها بفعالية. والتحديات المتعددة التي نواجهها اليوم تتطلب استجابة جماعية ومتسقة على الصعيد العالمي.

في الختام، أود أن أكرر في هذا الصدد التزام مالي بالعمل مع جميع البلدان والهيئات المشاركة في مكافحة الاتجار بالمخدرات. ونحث المجتمع الدولي والأمم المتحدة على تقديم مزيد من الدعم للمبادرات والجهود التي تبذلها بلادنا في كفاحنا المشترك من أجل وقف ظاهرة الاتجار بالمخدرات وإنشاء عالم أفضل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد راغاغليني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه مناقشة اليوم المفتوحة بشأن الاتجار بالمخدرات باعتباره تهديدا للأمن الدولي. في أعقاب المناقشة التي جرت في تموز/يوليه الماضي بشأن توطيد السلام في غرب أفريقيا (انظر S/PV.6157 و S/PV.6160)، تؤكد مبادرتكم على اهتمام مجلس الأمن بالخطر المتزايد الذي يشكله الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة على السلام والأمن الدوليين. كما أود أن أعرب عن خالص تقديري للأمين العام وللمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على تقاريرهما الشاملة والدقيقة.

تود إيطاليا الإعراب عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل السويد بصفتها تتولى رئاسة الاتحاد الأوروبي.

لم يسبق إطلاقا أن ترابط الأمن الفردي والأمن الوطني والأمن الدولي بهذه الصورة الواضحة للغاية. إن الجريمة العابرة للحدود الوطنية اليوم، ولا سيما الاتجار بالمخدرات، ذات صلة بتعريف ''مجتمع الخطر العالمي''. ولكي يتصدى المجتمع الدولي لهذه الجرائم، هناك حاجة لاتباع نهج جديد، وهو نهج يمتاز بخاصيتين رئيسيتين: وهما القدرة على التصدي الفعال للجهات الفاعلة غير الحكومية، وإدخال التحسينات في مجال التعاون الدولي وتبادل المعلومات.

إن توفير الأمن اليوم تحد متعدد التخصصات. فهو يتطلب تحليلا شاملا والتزاما عالميا واستجابة عالمية. ولئن كان وقف عمل مهربي المخدرات عنصرا حاسما، فإنه ينبغي ألا يكون الدافع إلى سياساتنا. وتحقيق التنمية خطوة بالغة الأهمية نحو توفير الأمن.

إن الرئاسة الإيطالية لمجموعة البلدان الثمانية لعام ٢٠٠٩ علقت أهمية خاصة على تلك العوامل والتهديدات الجديدة العابرة للحدود الوطنية والمزعزعة للاستقرار. في أيار/مايو الماضي، عقد مؤتمر دولي في روما اشترك في رئاسته وزيرا الداخلية والخارجية الإيطاليان، وحضرته وكالات دولية متخصصة ومنظمات إقليمية وخبراء بارزون. وحدد المشاركون في المؤتمر الإطار المفاهيمي للإعلان السياسي الذي اعتمده في تموز/يوليه قادة بلدان مجموعة البلدان الثمانية في لاكويلا.

ويتضاعف النفوذ الضار الذي يتمتع به الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في المناطق الضعيفة، حيث يزعزعان استقرار الدول من الداخل وبوسعهما التسبب في صدمات غير متماثلة على الصعيد الدولي. وبالتالي، فإن تركيزكم، سيدي الرئيس، على الحالة الأفريقية تركيز مناسب تماما.

تعد منطقة غرب أفريقيا اختبارا للمجتمع الدولي. وقدرة دول غرب أفريقيا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تتوقف، إلى حد كبير، على التنسيق الاستراتيجي الفعال بين التعاون الدولي والسياسات الوطنية. إن مشاركة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، بوصفه جسرا بين المنظمة والجهود الإقليمية، إلى جانب الالتزام الشخصي من السفير جنيت، تمثل خطوة هامة في ذلك الاتجاه. وأشيد بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على التزامه وانجازاته في كل جانب من جوانب عملنا المشترك.

قبل بضع سنوات، وجه المكتب إنذارا مبكرا من خطر أن يصبح غرب أفريقيا قاعدة للاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. وشكلت تقاريره عن الاتجار بالمخدرات هنا أكثر التحليلات المتاحة على المستوى الدولي تفصيلا وتعمقا.

ويشجع المكتب التعاون الدولي من خلال الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومبادرة ساحل غرب أفريقيا، اللتين تستفيدان من القوى المجمعة لإدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). وفي الأسبوع الماضي تحديدا، اجتذب مؤتمر للمانحين عقد في فيينا بهدف مساعدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا دعما كبيرا.

وساهمت إيطاليا بمبلغ ١,٣ مليون يورو في تلك المبادرات وقدمت وحدة خفر سواحل وطائرة لمراقبة الحدود في السنغال في إطار برنامج الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وبدءا من كانون الثاني/يناير المقبل، سيعمل المكتب بالتعاون مع فريقين من خبراء غوارديا دي فينانزا (شرطة الجمارك والضرائب) لوضع وتنفيذ وإنجاز مشروع لبناء القدرة لوكالات إنفاذ القانون في غينيا - بيساو، ومالي، وسيراليون، والسنغال لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية. واستجابة لطلبات المستفيدين الوطنيين واستنتاجات بعثات التقييم الأولي على أساس قطري، سيضع المدربون المتخصصون الإيطاليون ويديرون برامج تدريب مصممة خصيصا لهذه البلدان الأربعة.

وتبقى إيطاليا ملتزمة بدعم جهود أفغانستان للحد من الزراعة غير القانونية للمواد المخدرة وإنتاجها. لقد أكدت جلسة التواصل للاجتماع الوزاري لمجموعة الثمانية، الذي عقد في تريستي يومي ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه، الحاجة إلى مبادرات مشتركة في إدارة الحدود ومواءمة الأنظمة القضائية وتعزيز شبكات الاستخبارات وتبادل المعلومات وإزالة محاصيل المخدرات غير المشروعة والتنمية البديلة.

وتدعم إيطاليا المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى وترحب بتعاونه مع خلية التخطيط المشتركة لأفغانستان وإيران، وباكستان ومركز الخليج للاستخبارات الجنائية.

وساهمت إيطاليا بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ يورو في المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى وبمبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ يورو في البرنامج الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الخاص بأفغانستان والبلدان المجاورة لتعزيز القدرات التشغيلية في إدارة الحدود والتصدي للاتجار بالمخدرات، وساهمت بمبلغ ١,٥ مليون يورو في الصندوق الاستئماني الأفغاني لمكافحة المخدرات.

إن المجرمين يستغلون أوجه الضعف على الصعيد الإقليمي والتركيبة الفريدة من المخاطرة والعائد في ظل

الظروف الحالية. ولا بد من أن تتغير استجابتنا لهذه الحسبة. والتمكين من تبادل المعلومات وتعاون الشرطة والتعاون القضائي بين كل البلدان المتضررة بهذه التجارة سيعطى قيمة مضافة أساسية لقدراتنا العملية.

وفي هذا الصدد، فإن اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والفساد هي أقوى أسلحتنا. سيوافق عام ٢٠١٠ الذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية باليرمو وبروتوكولاتها الإضافية. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، نحتاج إلى التزام راسخ من أعضاء الأمم المتحدة قاطبة تجاه هذا الصك وصكوك أخرى. والقرار الجامع للجمعية العامة بشأن برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي اقترحته إيطاليا وقدمته بمشاركة ١١٧ دولة عضوا ووافقت عليه اللجنة الثالثة في تشرين الثاني/نوفمبر، يؤكد هذه الأهداف بوضوح.

ويطلب ذلك القرار إلى الأمين العام عقد اجتماع استثنائي رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية في الربع الثاني من عام ٢٠١٠. وسيكون الغرض من هذا الاجتماع تعزيز التقيد العالمي باتفاقية باليرمو وتعزيز التعاون الدولي. وينبغي أيضا أن يولد زخما سياسيا لمؤتمر الدول الأطراف وجزئه الرفيع المستوي في العام المقبل. وندعو كل الدول الأعضاء إلى أن تكون ممثلة على أعلى مستوى ممكن في هذين الحدثين، بغية تأكيد إرادتنا السياسية ومسؤوليتنا المشتركين عن التصدي للاتجار بالمخدرات وأشكال الجريمة المنظمة ذات الصلة.

وترحب إيطاليا بالبيان الرئاسي الذي اعتمده مجلس الأمن اليوم وستبقى شريكا نشطا في الجهود الدولية والإقليمية للتصدي للتهديدات المترابطة للجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات للأمن الدولي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، السيد تيت أنطونيو.

السيد أنطونيو (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة والإشادة بمبادرة وفد بوركينا فاسو، التي دافعت دائما عن المصالح الحيوية لأفريقيا خلال فترة عضويتها في مجلس الأمن. ومن خلال عمل وفد بوركينا فاسو، ضمنت قرارات الاتحاد الأفريقي أن تلقى صدى في المجلس.

كما نود أن نشكر عضوَي المجلس الأفريقيين الآخرين، ليبيا وأوغندا، على كل الجهود التي بذلاها لتجد قرارات الاتحاد الأفريقي نفس الصدى في المجلس.

ونؤكد مجددا شكرنا للمجلس، الذي تناول دائما القضايا الأفريقية. وجلسة اليوم عن كوت ديفوار هي برهان على ذلك.

ونشيد بالسيد أنطونيو ماريا كوستا على إحاطته الإعلامية المستنيرة، التي رسمت صورة بالغة الوضوح لأفريقيا. ولا حاجة للتطرق مرة أخرى لهذه المعلومات.

إن إنتاج وتعاطي المخدرات في بلدان أفريقية كثيرة، تستخدم كنقطة عبور للاتجار والتخزين، يمثلان تحديا كبيرا لأفريقيا. والشباب معرض لمخاطر هائلة نتيجة للاتجار بالمخدرات وتعاطيها، فضلا عن الجرائم المرتبطة بهذه المشكلة مثل غسل الأموال والاتجار بالبشر.

إن العنف المفرط والجرائم ضد الإنسانية في حالات الصراع يزداد فداحة، بدرجة كبيرة، نتيجة إساءة استعمال المخدرات. وفي هذه الظروف، تكافح أفريقيا بلا هوادة للاضطلاع بدورها في مكافحة هذه الآفة. وفي الواقع، كان الهدف الأساسي لأول مؤتمر وزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن مكافحة المخدرات في أفريقيا، الذي عقد في

ياموسوكرو، كوت ديفوار، هو استعراض واستكمال خطة العمل التي اعتمدت في القمة الثلاثين لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في ياوندي، الكاميرون، في تموز/يوليه ١٩٩٦.

واعتمد المؤتمر خطة عمل جديدة لمنظمة الوحدة الأفريقية لمكافحة المخدرات في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦. ومنذ هذا الوقت، تابع الاتحاد الأفريقي جهوده وعقدت الدورة العادية الثالثة للمؤتمر الوزاري للاتحاد الأفريقي بشأن مكافحة المخدرات ومنع الجريمة في أديس أبابا، إثيوبيا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ عن موضوع تجديد الالتزام في أفريقيا بمكافحة إدمان المخدرات والاتجار بها ومنع الجريمة.

وكانت النتيجة الرئيسية لهذه الدورة خطة عمل الاتحاد الأفريقي المنقحة بشأن الاتجار بالمخدرات وتعاطيها ومنع الجريمة، وكذلك آلية متابعتها، لتنفذ في شراكة مع الأطراف المهتمة على كل المستويات. وهذه الخطة مدمجة بالكامل أيضا في الخطة الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢. وتلقي المجالات ذات الأولوية والتوصيات الواردة والمدرجة في خطة العمل بوضوح المسؤولية عن تنفيذها على عاتق مفوضية الاتحاد الأفريقي، والدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

كما تشمل الخطة الأفريقية نهجا متعدد التخصصات، وهو نهج منسق ومتوازن بغية حل مشاكل إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها، الذي يجب تناوله في سياق التنمية الأفريقية بما يتجاوز الإطار الضيق لمجرد التحكم فيها.

وإذ نبذل أقصى ما في وسعنا لإيجاد حل للاتجار بالمخدرات وإدمانها والظواهر المرتبطة بها، يشدد الاتحاد الأفريقي أيضا على مبدأ التكامل، واضعا مكافحة المخدرات في كل جوانب تخطيط وتنفيذ التنمية، التي تشمل مكافحة الفقر وتمكين المرأة واستراتيجيات التنمية البديلة وبرامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وفي ضوء هذه الحقيقة، أقيمت شراكة جديدة مع المنظمات المختصة، بمشاركة منظمة الدول الأمريكية، ووزارة الخارجية وشؤون الكومنولث بالمملكة والوكالة الألمانية للتعاون التقني، وبدأت الشراكة بالتعاون من خلال تبادل التجارب وأفضل الممارسات في إطار برامج التنمية البديلة، بغية القضاء على الكوكا والأفيون وزراعة القنّب غير المشروعة.

كما يشدد الاتحاد الأفريقي على أهمية تعزيز المؤسسات، وتبادل المعلومات بشأن وضع السياسات، وإجراء البحوث، وإنشاء الشبكات، وبناء القدرات الوطنية، وكفالة الإشراف وتنفيذ القانون، واتخاذ تدابير للمراقبة التشريعية، والتعاون الدولي. ويسعدنا أن نلاحظ، كما أكد عدد من المتكلمين اليوم، أن البلدان الأفريقية تتخذ مجموعة متنوعة من التدابير التشريعية أو المتعلقة ببناء القدرات لتنفيذ القوانين في الميدان بغية الوفاء بالتزام أفريقيا بمكافحة هذه الظاهرة. وندعو مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى دعم هذه الجهود. ولذلك، نرحب بالبيان الرئاسي الذي اعتُمد اليوم (S/PRST/2009/32).

وأشار عدد من الوفود إلى مشكلة الشراكة الإقليمية. ونعتقد أن هذه الشراكات تشكل حلا ينبغي أن نستفيد منه.

وكما هو الحال بشأن تغير المناخ، نؤكد أن أفريقيا تقع ضحية، مرة أخرى، لحالة - والمقصود هنا هو الاتجار بالمخدرات - ليست القارة مسؤولة عنها. والواقع أن المخدرات، مثلما لاحظ ذلك الكثيرون، تنتج في أماكن أخرى. وهي تعبر أفريقيا ويستهلك جزء كبير منها خارج أفريقيا.

وهناك آلية نعتقد أنه قد يكون بمقدورنا أن نواصل تطويرها. فالاتحاد الأفريقي مثلا، وفي إطار تعاونه مع أمريكا الجنوبية، جعل من مسألة مكافحة المخدرات إحدى أولوياته. ولدينا أيضا منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي. ومن الواضح أن خطة عمل لواندا تحدد تدابير هامة يمكن تنفيذها لتيسير التعاون مع أمريكا الجنوبية، لا سيما بلدان القارة التي تأتي منها المخدرات.

كما نقول لأصدقائنا الأوروبيين، الذين يربطنا بهم تعاون وثيق وحوار متواصل، إن المخدرات تستهلك في بلدانهم، وبالتالي، ينبغي أن ننضم جميعا إلى الشراكة لمواجهة هذه المشكلة، التي لا تثير قلق أفريقيا فحسب، بل العالم برمته أيضا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمفوضة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعنية بالمسائل الجنسانية والتنمية البشرية، السيدة أدريين ياندي ديوب.

السيدة ديوب (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أهنئ وفد بوركينا فاسو على صياغته للبيان الرئاسي بشأن الاتجار بالمخدرات باعتباره تهديدا للأمن الدولي (S/PRST/2009/32) وعلى إدراجه هذا الموضوع في جدول أعمال المجلس. وهكذا، فقد أبانت بوركينا فاسو مرة أخرى التزامها بالمسائل الإقليمية وبحل هذه المشكلة الهامة للغاية.

وبالنيابة عن مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، يشرفني أن أدلي بالبيان التالي بشأن الحالة المتعلقة بالاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في غرب أفريقيا ومواجهة مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لهذه الآفة.

لقد أصبح الاتجار بالمخدرات تهديدا للسلام والأمن والتنمية في غرب أفريقيا. ويزداد استخدام منطقتنا كمعبر للاتجار بالكوكايين صوب الأسواق الأوروبية حيث يتزايد الطلب عليه. فقد بلغت نسبة كميات الكوكايين التي وصلت إلى أوروبا عبر غرب أفريقيا ١٤ في المائة في عام ٢٠٠٨ – أي نحو ٤٠ طنا وبلغت قيمتها بلايين الدولارات من دولارات الولايات المتحدة. ومنذ عام ٢٠٠٥، انطلق من بلدان في غرب أفريقيا ٩٠ في المائة من بين ٤٠٠ ١ من ناقلي المخدرات الذين ألقي عليهم القبض على متن رحلات تجارية متجهة إلى أوروبا. ووفقا لمصادر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، اكتشف أمر حاملي الكوكايين لدى نقطة المغادرة من ١١ من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا البالغ عددها ١٥، وهي بنن، بوركينا فاسو، السنغال، توغو، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا – بيساو، كوت ديفوار، مالي، ونيجيريا. ومنذ عام ٢٠٠٥، زادت على الضعف كميات الكوكايين التي تم ضبطها وهي في طريقها من غرب أفريقيا إلى أوروبا.

لماذا أصبحت منطقة غرب أفريقيا معبرا للاتجار؟ هناك العديد من الأسباب. أولا، ازدادت مراقبة طرق الاتجار التقليدية. ثانيا، هناك قرب غرب أفريقيا من أمريكا اللاتينية. ثالثا، تتسم الجماعات الإجرامية في غرب أفريقيا بالفعالية والإصرار ومرونة عملياتها. رابعا، من الصعب على الدول الضعيفة، بطبيعة الحال، أن تراقب أراضيها وحدودها السهلة الاختراق وبيئة العمل المتساهلة في غرب أفريقيا. وأخيرا، هناك، بطبيعة الحال، ارتفاع معدل بطالة الشباب في منطقتنا دون الإقليمية.

وللاتجار بالمخدرات آثار مدمرة ومأساوية على بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. فعلى سبيل المثال لا الحصر، شهدنا تزايد المشاكل الأمنية، والجريمة، وأعمال العنف، والصراعات. وأحدث الاتجار بالمخدرات تأثيرا سلبيا على الإدارة، بما في ذلك الفساد، وأدى إلى تقويض سيادة القانون وانعدام الاستقرار السياسي. كما أحدث الاتجار بالمخدرات تأثيرا سلبيا على الاقتصاد، إذ نجم عنه ارتفاع

تـدفق الأمـوال علـى نحـو غـير مـبرر. وشـهدنا تزايـد تعـاطي الكوكايين، مما تسبب بمشاكل متعلقة بالصحة العامة، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومشاكل اجتماعية.

وقـد تفاقمـت هـذه الظـاهرة في الـسنوات الأخـيرة. أولا، بدأنا مؤخرا نشهد قيام معامل محلية بتحويل الكوكـايين إلى أمفيتامينـات بـشكل فـوري. ثانيـا، مـن المعـروف أن البلـد الـذي يتـاجر بالمخـدرات يـستهلكها، والمنطقـة الـتي تتـاجر بالمخـــدرات تـــستهلكها. وتتحـــول منطقتنـــا إلى منطقـــة مـستهلكة، وشـبابنا هـم أكثـر الفئـات تـضررا. ثالثـا، للاتجـار بالمخـدرات صـلة بغـسل الأمـوال والاتجـار بالأسـلحة وبـني البـشر. وهـذه ثـلاث مـشاكل تواجههـا حاليـا الجماعـة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وعلـى الـرغم مـن أن هنـاك سياسـات ومؤسـسات قائمة للتصدي لمشكلة المخدرات في فرادى الـدول الأعـضاء في الجماعة الاقتـصادية لـدول غـرب أفريقيـا، فهـي غـير كافيـة بـالنظر إلى طبيعـة مـشكلة المخـدرات. كمـا يجـب أن نـشدد علـى أن الاتجـار بالمخـدرات و الجـرائم الأخـرى المتـصلة بـه يتجـاوز الحـدود الوطنيـة. والاتجـار بالمخـدرات، علـى نحـو خاص، كثيرا مـا يـشمل ثلاثـة بلـدان أو أكثـر – البلـد المنـتج، وبلد العبور والبلد المستهلك. وقد قيل هنا مـرارا وتكـرارا إنـه ليس بمقدور أي بلد أو منطقة أن يقوما به بمفردهما. وهكـذا، فقد أصبح مسألة إقليمية ودولية، ويـتعين علـى المؤسـسات أن تتكاتف لمكافحة هذا الخطر بصورة شاملة.

ومـشكلة المخـدرات مـسألة تتعلـق بـالأمن القـومي والـسياسة الخارجيـة، ولهـا أبعـاد هامـة. واتحـادات تجـار المخـدرات كـبيرة وقويـة للغايـة إلى درجـة أنهـا قوضـت بعـض الحكومات. وقد علمنا مؤخرا، قبـل بـضعة أسـابيع، أن طـائرة بوينـغ ٧٠٧ انتـهكت المجـال الجـوي لبلـد مـن بلـدان غـرب أفريقيا. واشتبه بأن الطائرة كانت مليئة بالكوكايين.

وستظل الأموال المحصلة من تجـارة المخـدرات تقـوض الجهـــود الراميـــة إلى إرســـاء الحكـــم الرشـــيد في المنطقـــة، والأشخاص المدمنون على تعاطي المخدرات سيظلون مـصدر قلق أمني وصحي لمجتمعاتهم المحلية.

قد أكون بصدد تقـديم صـورة تبـدو قاتمـة ومتـشائمة. أجـل، إن الـصورة قاتمـة، لكننـا غـير متـشائمين. ويـسرنا أن رؤسـاء دول وحكومـات الجماعـة الاقتـصادية لـدول غـرب أفريقيا، استنادا إلى توصية مؤتمر وزاري عقـد في برايـا بـالرأس الأخـــضر، ارتقـــوا إلى مـــستوى المناســـبة في عـــام ٢٠٠٨ باعتمـادهم للإعـلان الـسياسي بـشأن الوقايـة مـن تعـاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بالمخـدرات والجريمـة المنظمـة في غـرب أفريقيـا وخطـة العمـل للاسـتجابة الإقليميـة، الـتي حـددت التعـاون بـشأن منـع الاتجـار بالمخـدرات وإسـاءة استعمالها والقـضاء عليهمـا باعتبـاره برنامجـا يحظـى بالأولويـة لدى مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ومنـــذ مـــؤتمر برايـــا، اتخـــذت مفوضـــية الجماعـــة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا العديـد مـن الخطـوات لمكافحـة الجريمـة المنظمـة والاتجـار بالمخـدرات علـى الـصعيد الإقليمـي. وبدعم من مكتب الأمـم المتحـدة المعـني بالمخـدرات والجريمـة، وضـعت مفوضـية الجماعـة الاقتـصادية لـدول غـرب أفريقيـا خطـة عمليـة وآليـة للرصـد والتقيـيم لترجمـة خطـة العمـل للاستجابة الإقليميـة والإعـلان الـسياسي إلى أنـشطة ملموسـة ومقيدة زمنيا ومحددة التكاليف.

وتتمحـور الخطـة حـول خمـسة مجـالات مواضـيعية وهـي: حـشد القيـادة الـسياسية للجماعـة الاقتـصادية لـدول غـرب أفريقيـا، وضـرورة أن تخـصص الـدول الأعـضاء فيهـا ميزانيات وطنيـة كافيـة لمنـع ومكافحـة الاتجـار غـير المـشروع بالمخدرات وما يتصل به مـن جريمـة منظمـة وإسـاءة اسـتعمال المخـدرات؛ وتعزيـز فعاليـة القـانون والتعـاون علـى إنفـاذه؛

ووضع واعتماد أطر لإدارة العدالة الجنائية على نحو فعال؛ والتصدي لتعاطي المخدرات ما يتصل به من مشاكل صحية وأمنية؛ وإيجاد بيانات صالحة وموثوقة لرصد نطاق مشكلتي الاتجار بالمخدرات وتعاطيها اللتين تؤثران على المنطقة بصورة مستدامة.

كما ستركز الخطة العملية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على البرامج والمشاريع الرامية، على سبيل المثال لا الحصر، إلى تحقيق مواءمة القوانين الوطنية، وإجراء البحوث، والقيام ببرامج تدريبية، وتوفير العلاج لمتعاطي المخدرات وإعادة إدماجهم وتمكينهم من سبل بديلة لكسب الرزق، وتبادل المعلومات بشأن المتاجرين بالمخدرات ومتعاطيها المعروفين أو المحتملين.

إن مراجعة أطر العمل القانونية تسعى إلى معالجة التدابير التالية: رفض منح تأشيرات السفر لدخول الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية للمشتبه في ضلوعهم في الاتجار بالمخدرات أو في صناعة المخدرات أو طردهم من تلك الدول، والتوقيع على معاهدات بتسليم المطلوبين تشمل قضايا المخدرات على أساس ثنائي فيما بين الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية، وإجراء دراسة للحاجة إلى أن تسن كل دولة عضو في الجماعة الاقتصادية قوانين متعلقة بمصادرة ممتلكات وأرصدة المتورطين في الاتجار بالمخدرات. وستعالج الخطة التشغيلية أيضا المستوى المنخفض لخدمات الطب العدلي في المنطقة من خلال بناء القدرات وتحسين الهياكل الأساسية وتطوير بروتوكول وشبكات للربط بين الخبراء والمختبرات في المنطقة.

إن الخطة لا تلقي بعبء معالجة مشكلة المخدرات كله على كاهل المنطقة وحدها. فهي بدلا من ذلك تسعى إلى تطبيق استراتيجية قوية للاتصالات بهدف توجيه الانتباه الإقليمي والدولي إلى التهديد والى الآثار المحتملة للاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا.

وهذه الخطة، بالنسبة إلى منطقة الجماعة الاقتصادية، لا تركز على تحسين الاضطلاع بمهام الشرطة ووقف أنشطة الاتجار وإلقاء القبض على الضالعين فيها فحسب، وإنما تسعى أيضا إلى استكشاف إمكانيات أن نستغل تنوعنا وقيمنا وأرصدتنا الاجتماعية في القضاء على مشكلة المخدرات. وهذا هو السبب في أن مشاركة منظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام والمؤسسات التقليدية، فضلا عن برامج التنمية البديلة التي تعالج إنتاج القنب، أصبحت مجالات ذات أولوية في هذه الخطة التشغيلية للجماعة الاقتصادية.

إلا أن هذه الخطة التشغيلية ليست سوى البداية. وثمة الكثير من العمل في انتظارنا. ولهذا السبب نتطلع إلى الالتزام والدعم المتواصلين من الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في عزمنا المشترك المعقود على معالجة هذه المشكلة المتعاظمة التي تتخطى الحدود الوطنية. ويسرني أن أعلن هنا أن المفوضية الأوروبية تعهدت في الأسبوع الماضي فحسب، في فيينا في اجتماع المائدة المستديرة الذي شارك في تنظيمه مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة والحكومة النمساوية، تعهدت بتقديم الدعم لتنفيذ خطة الجماعة الاقتصادية من خلال البرنامج الإرشادي الإقليمي التابع لها. كما أود أن أعرب في هذه المرحلة عن امتناننا لجميع الدول الأعضاء والمؤسسات التي دعمت تنفيذ خطتنا التشغيلية.

المناطق الأخرى التي واجهت تحديات مماثلة سجلت أيضا قدرا من النجاح. لقد بذلت جهودا لا تكل، ولكن إذا كانت قد حققت النجاح، فنحن أيضا في غرب أفريقيا يمكننا أن نحقق النجاح. وأود أن أختتم بالإعراب مرة أخرى عن عميق امتنان مفوضية الجماعة الاقتصادية على هذه

الفرصة التي منحت لنا، وعلى الاهتمام الذي تم الإعراب عنه بتنمية منطقة غرب أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد أميوفوري (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): يود الوفد النيجيري أن يهنئكم، السيد الرئيس، بمناسبة تسنمكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن يشكركم على اختياركم هذه المناقشة الهامة حول الاتجار بالمخدرات بوصفه تهديدا للأمن الدولي لتختتموا بها سنتين من الوجود المثمر في مجلس الأمن. ونشكر كذلك الأمين العام على آرائه القيمة ومواصلة جهوده للتصدي لهذه المشكلة. كما نشكر السيد أنطونيو ماريا كوستا على بيانه الشامل وعلى مثابرته في الحرب على الاتجار بالمخدرات.

الاتجار بالمخدرات يظل تحديا كبيرا للسلام والأمن في المعمورة كلها. فما من بلد يمكن أن يحصن نفسه من آثار الاتجار المدمرة وما من أحد يمكنه أن يخوض الحرب على المخدرات وحده وينتصر فيها، بصرف النظر عن حجم الموارد الموضوعة تحت تصرفه. وفي أفريقيا ظلت أنشطة الاتجار غير الشرعي بالمخدرات وزراعتها وتصنيعها وإساءة استعمالها تزداد باستمرار لتخلق حواجز مانعة في طريق الجهود الإنمائية للقارة. وتعمل كارتيلات المخدرات الدولية، من خارج المنطقة، على استغلال ضعف القدرة في السيطرة على الحدود التي تعاني أصلا من نقص التمويل لدى بعض البلدان فتحولها إلى ممرات عبور لمخدراتها المحظورة.

منطقة غرب أفريقيا تتعرض أشد تعرض للأنشطة المقيتة لكارتيلات المخدرات هذه. فالمنطقة دون الإقليمية ما برحت تتحول بسرعة إلى مستودع رئيسي ومحطة نقل للكوكايين والمخدرات المحظورة الأخرى. وإن أعمال هذه العصابات تشكل تهديدا كبيرا لا للهياكل الديمقراطية اليافعة في المنطقة فحسب، وإنما أيضا للحكم بصورة عامة. والواقع أنها تمثل عائقا خطيرا في وجه الجهود دون الإقليمية الرامية إلى النهوض برخاء الإنسان وتكوين الثروة والتنمية الاقتصادية وسيادة القانون وبناء السلام. ولقد أدى الاتجار بالمخدرات إلى زيادة مباشرة في جرائم العنف وانتشار الأسلحة الصغيرة والاتجار بالبشر والفساد وغسل الأموال وزعزعة الاستقرار السياسي.

وفي ظل هذه الحالة أبدت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة الاقتصادية) إرادة سياسية مقدرة والتزاما بمحاربة هذه البلية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ اعتمد رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية في أبوجا خطة عمل الجماعة الاقتصادية بشأن المخدرات غير المشروعة بصفتها إطار عمل قانونيا رئيسيا لتكملة الآليات القائمة. كما أُطلقت في فيينا وفي نيويورك ”مبادرة سواحل غرب أفريقيا“ لدعم تنفيذ خطة العمل. وهذه المبادرة تعترف بأهمية الشراكات في الاستفادة من الموارد وفي بناء القدرات الوطنية والإقليمية في مجالات إنفاذ القانون والطب العدلي والاستخبارات وإدارة الحدود والحرب ضد غسل الأموال وتعزيز نظم العدالة الجنائية. وتتطلب هذه المبادرة دعما دوليا وتوسيعا تدريجيا فيما يتجاوز البلدان الأصلية المشتركة في التجربة.

وعلى الصعيد الوطني اعتمدت وكالة إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات الوطنية النيجيرية نهجا مزدوجا - السيطرة على إمدادات المخدرات والسيطرة على الطلب على المخدرات - لمنع استخدام نيجيريا كمصدر أو ممر للعبور أو بلد المقصد للمخدرات. وتعمل الوكالة على تعزيز إمكانياتها المؤسسية وقدرتها على المقاضاة وأنشطتها الرقابية. ونيجيريا تظل ملتزمة التزاما راسخا بإحراز الهدف النهائي، هدف إخلاء البلد ومنطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية من بلية الاتجار بالمخدرات. ونيجيريا ملتزمة أيضا بتعزيز صلاتها

مع شركائها الإنمائيين ومع المجتمع الدولي، لا سيما مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة والإنتربول ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا.

وتؤمن نيجيريا بأن مشكلة الاتجار بالمخدرات تتطلب نهوجا وطنية ودون إقليمية وإقليمية. لذلك سنواصل العمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية وفريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا من أجل التصدي لهذه المشكلة. وعلى الصعيد الثنائي تعمل نيجيريا على تقوية علاقاتها في مجال مكافحة المخدرات مع عدة بلدان، بما فيها المملكة المتحدة وجنوب أفريقيا والصين.

ورغم كل هذه الجهود يجب على المجتمع الدولي أن يواصل إيلاء اهتمام وثيق للتطورات في منطقة غرب أفريقيا قبل أن تتحول الأوضاع هناك إلى حالة طارئة. وبروح المسؤولية المشتركة المتشاطرة تحث نيجيريا المجتمع الدولي على تقديم المساعدة الضرورية للدول في المنطقة دون الإقليمية لبناء قدراتها من أجل مواجهة هذه التحديات بفعالية أكبر.

الحرب على الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة المتصلة بها يجب وضعها في الإطار الأوسع لاستئصال الفقر والتنمية البشرية، تمشيا مع الالتزامات المقطوعة في الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي إيلاء الاهتمام لمنع الصراع في المنطقة دون الإقليمية، وللدور الذي يضطلع به الأفارقة في الشتات ضمن الجهود المبذولة. والجهود لا يجوز أن تكون مقصورة على الكوكايين والقنب المستوردين بالدرجة الأولى من خارج القارة، بل يجب أن تشمل أيضا المخدرات المنتجة محليا. ويجب أن يكون تطوير آليات جمع وتشاطر المعلومات عن الجماعات الإجرامية المنظمة في المنطقة دون الإقليمية محل تركيز عاجل بغية اجتذاب الدعم في ميدان بناء القدرة.

اسمحوا لي أن أطمئنكم، السيد الرئيس، على دعم نيجيريا التام للبيان الرئاسي الذي اعتمده المجلس اليوم (S/PRST/2009/32). ونتطلع إلى العمل عن كثب مع الوفود الأخرى من أجل تنفيذ أطر العمل القائمة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثلة جمهورية الرأس الأخضر.

السيدة ليما دا فيغا (الرأس الأخضر) (تكلمت بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئ وفد بوركينا فاسو، رئيس مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر، على انتقائه مسألة الاتجار بالمخدرات بوصفه تهديدا للأمن الدولي موضوعا لمناقشة اليوم.

وهي مناقشة ذات مغزى خاص بالنسبة لمنطقة غرب أفريقيا التي أصبحت مركزا للاتجار بالمخدرات، ولا سيما الكوكايين. إن المخاطر والتحديات المرتبطة بهذه المشكلة بالغة الخطورة لهذه المنطقة التي تعاني أصلا من ضعف اجتماعي واقتصادي وسياسي. ومن ضمن تلك المخاطر والتحديات، الأعمال التجارية غير المشروعة والجديدة في المنطقة التي يمتد تأثيرها إلى مناطق أخرى من القارة وخارجها مما يؤدي إلى زيادة تعاطي المخدرات والمشاكل الصحية والأمنية المرتبطة به، والاتجار بالبشر، وتدمير رأس المال البشري، وتمويل الأنشطة العسكرية غير القانونية والإرهاب.

لقد استقطب الاتجار بالمخدرات اهتماما متزايدا من المجتمع الدولي نظرا لطبيعته العابرة للحدود ولما يشكله من تهديد على الاستقرار الإقليمي والأمن الدولي. وهو مدرج في جدول أعمال الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي ومنظمات دولية أخرى. كما أنه الدافع وراء اعتماد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للإعلان السياسي بشأن الوقاية من تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة في غرب أفريقيا، وكذلك خطة

العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لمعالجة مشكلة تزايد الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

باعتماد خطة العمل الإقليمية قطعنا، نحن قادة الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، التزاما بحشد قيادتنا السياسية وضمان توفير الموارد اللازمة لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والجريمة المنظمة المرتبطة به وتعاطي المخدرات على نحو إستراتيجي ومستدام. تم في عدد من دولنا ترجمة خطة العمل الإقليمية إلى خطط وطنية، وإن كان هناك تفاوت بين دولة وأخرى في وتيرة التنفيذ والنتائج المحرزة بسبب الظروف والعوائق المحلية.

وبالإشارة إلى حالة الرأس الأخضر على وجه الخصوص، فإن موقعنا الجغرافي في ملتقى ثلاث قارات - هي أفريقيا وأوروبا والأمريكتين - يشكل، في آن معا، فرصا ومخاطر. لذلك، فإن سياساتنا في مجال التحول الإنمائي تقوم على الاستفادة من تلك الفرص والحد من عوامل الخطر.

للحد من تلك العوامل والتصدي للتهديدات الناشئة، اعتمدنا سياسة واستراتيجية شاملتين في مجال الأمن تمثلان انعتاقا كاملا من الماضي فيما يتعلق بالمفاهيم وأدوات التنفيذ والارتباط المفصلي مع أصحاب المصلحة الوطنيين والشركاء الدوليين. وعلى المستوى التشريعي، صدرت قوانين جديدة لمكافحة المخدرات وغسل الأموال والفساد. كما تم تطوير التعاون مع الشركاء الاستراتيجيين على تعزيز القدرات المؤسسية وإنفاذ القانون والرقابة على مياهنا ومراقبة الأنشطة البحرية غير المشروعة وتبادل المعلومات الاستخبارية أيضا.

تم إنشاء كيانات لإنفاذ القانون ومكافحة المخدرات ومؤسسات مكلفة بمنع الجرائم المالية المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتصدي لهذه الجرائم. كما تم تشديد الرقابة في الموانئ والمطارات. وعلاوة على ذلك، صدّقت الرأس الأخضر على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وقامت بموائمة تشريعاتها الوطنية مع الإطار القانوني الدولي. لقد انخفض المعروض من المخدرات والطلب عليها، كما تم تنفيذ أنشطة تتعلق بالتثقيف الوقائي والعلاج وإعادة التأهيل وأنشطة إعادة الإدماج، وكل ذلك بالتعاون الوثيق مع منظمات المجتمع المدني.

وعلى الرغم من النتائج الإيجابية المحرزة، فإن المعركة لم تبلغ نهايتها بعد، إذ لا تزال التحديات عظيمة. ثمة حاجة ماسة إلى تعزيز إقامة العدل والاستمرار في توفير الإطار القانوني اللازم لهيئات إنفاذ القانون بغية الحد من تغلغل الممارسات الفاسدة في الرأس الأخضر في المجتمع والاقتصاد. لتلك الأسباب، يتم التركيز الآن في الرأس الأخضر على الحاجة إلى تكثيف الأنشطة الرامية إلى منع تعاطي المخدرات والعنف الحضري، وبخاصة في أوساط الشباب؛ وتعزيز خيارات العلاج وإعادة إدماج متعاطيي المخدرات في المجتمع؛ والتقليل من فرص استخدام الأرض الوطنية لأغراض الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وتوطيد التعاون الوطني والإقليمي والدولي.

لقد كنا ندرك دائما أن مكافحتنا لن تكون فعالة ومستدامة طالما ظلت منطقتنا ملاذا آمنا لتجار المخدرات ولجماعات الجريمة المنظمة بسبب ضعف التشريعات ومؤسسات إنفاذ القانون. ولن يكون بمقدورنا إحراز أي تقدم بدون أن تبذل البلدان المجاورة جهودا حثيثة وحازمة لذلك الغرض. ذلك هو السبب الذي دفعنا إلى المشاركة في جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الرامية إلى تطوير إطار قانوني إقليمي لتيسير مواءمة القوانين التي تستهدف تجارة المخدرات في الدول الأعضاء في الجماعة.

وذلك السبب نفسه دفعنا إلى أن نستضيف في عاصمتنا برايا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ المؤتمر الرفيع المستوى في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المعني

بالاتجار بالمخدرات باعتباره تهديدا لغرب أفريقيا، مما أدى إلى إصدار البيان السياسي وخطة العمل الإقليمية. وبالنظر إلى سجلنا في التعاون وما أحرزنا من نجاح، على تواضعه، في قمع الاتجار بالمخدرات القادمة من أمريكا اللاتينية، فإننا على أتم استعداد للاستمرار في تبادل المعلومات وأفضل الممارسات والتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ذلك أمر مهم من أجل تحسين مكافحة المخدرات وتعزيز تدابير المنع والعلاج وإعادة التأهيل في تزامن مع الحد من تداعيات الاتجار بالمخدرات على الاقتصادات الوطنية وعلى الاستقرار السياسي.

في الوقت الذي تشيد فيه الرأس الأخضر بالمجتمع الدولي لاهتمامه المتزايد بتلك المشكلة وعنايته بها، يرى بلدي أن الاستجابات الدولية ينبغي أن تكون أكثر ملاءمة لخطورة الوضع. كما ينبغي أن تكون أكثر شمولا واستراتيجية وتركيزا. وفي ذلك السياق، تحيي الرأس الأخضر المائدة المستديرة التي عُقِدت مؤخرا في فيينا مع شركاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبدعم من الحكومة النمساوية ومكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة. ونحن نحيي الالتزامات العديدة التي أُعلنت في اجتماع المائدة المستديرة وندعو إلى ترجمتها عاجلا إلى أعمال ملموسة من شأنها أن تساهم في تسريع تنفيذ خطة العمل الإقليمية. وفي الواقع، فإن ما أُنجز حتى الآن أمر إيجابي للغاية، ولكن يبقى الكثير الذي ينتظر الإنجاز.

وعلى مجلس الأمن، اتساقا مع مسؤوليته في صون السلم والأمن الدوليين، أن يواصل رصد الموقف واتخاذ التدابير اللازمة لمساعدة هيئات الأمم المتحدة الأخرى على تنسيق استجابتها على نحو أفضل. كما يجب توفير الدعم اللازم للعمل غير العادي الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة.

كذلك نناشد مجلس الأمن والأمم المتحدة ككل تعزيز التدابير التي تتخذها إزاء الأسواق التي تعرض المخدرات وتلك التي تستقبلها، وكذلك بلدان العبور، لزيادة الوعي بالأضرار الكامنة لتجارة المخدرات. كما ينبغي تصعيد الجهود الرامية إلى مساءلة جميع المتورطين في هذا النشاط غير القانوني عملا بالالتزامات الواردة في مختلف الصكوك القانونية المتعلقة بمكافحة الجرائم العالمية. على الدول الأعضاء أن تنضم إلى تلك الجهود بدون لبس أو غموض. كما ينبغي تشجيع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني وبقية أصحاب المصلحة على مقاومة الاتجار بالمخدرات ومنع نشوب صراعات سببها المخدرات.

إن ما تم في فيينا من التأكيد مجددا على المبادئ الأساسية الواردة في البيان السياسي وفي خطة العمل الإقليمية، وأهم من ذلك في البرامج والخطط قيد التنفيذ، يشير بوضوح إلى توفر الإرادة السياسية والالتزام لدى بلدان منطقتنا دون الإقليمية لتحمل حصتها من المسؤولية في تلك العملية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثلة لكسمبورغ.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أهنيء بوركينا فاسو، رئيسة مجلس الأمن، على تنظيمها هذه المناقشة العلنية بشأن الاتجار بالمخدرات باعتباره تهديدا للأمن الدولي. وتؤيد لكسمبرغ بالكامل البيان الذي أدلى به ممثل السويد نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

كما يتفق بلدي مع وجهة النظر التي تقول إن الجريمة المنظمة، في ارتباطها مع الاتجار بالمخدرات، تمثل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين وعائقا كبيرا أمام التنمية المستدامة. ينبغي أن نتصدى بشكل عاجل للمشاكل الخطيرة التي تفرزها العلاقة المتزايدة أبدا بين الاتجار بالمخدرات والفساد والأنواع الأخرى من الجريمة المنظمة، بما فيها الاتجار

بالبشر، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، والجرائم الحاسوبية، وغسل الأموال وغسل الأموال لأغراض تمويل الإرهاب. وعلى المجتمع الدولي أن يعزز جهوده لمساعدة البلدان والمناطق دون الإقليمية والمناطق المتضررة من آفة الاتجار بالمخدرات، وينبغي لأنشطة الأمم المتحدة أن تكون في جوهر هذه الجهود المشتركة.

ومشكلة الاتجار بالمخدرات ينبغي أن تكون في المستقبل جزءا من نهج شامل لمواجهة الصراعات، وجزءا لا يتجزأ من عمليات حفظ السلام واستراتيجيات بناء السلام، ومن سياستنا الإنمائية بصورة عامة. وفي هذا الصدد، نرحب بالقرارين ١٨٢٩ (٢٠٠٨) و ١٨٧٦ (٢٠٠٩) عن سيراليون وغينيا - بيساو على التوالي.

وبصفتي رئيسا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أود أن أشدد في هذا السياق على إمكانية التعاون في ما بين المجلس، ولا سيما من خلال لجنة المخدرات التابعة له، ومجلس الأمن ولجنة بناء السلام في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات وتأثيره على الاستقرار والحكم والتنمية الاجتماعية الاقتصادية في البلدان الخارجة من الصراع.

وإزاء التزايد الحاصل في إنتاج المخدرات والاتجار بها، فان الإعلان السياسي وخطة العمل المعنيين بالتعاون الدولي لوضع استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة المشكلة العالمية للمخدرات، اللذين اعتمدا في الدورة الثانية والخمسين للجنة المخدرات، أكدا من جديد مرة أخرى أهمية التزامن في تخفيض العرض والطلب، فضلا عن الحاجة إلى تعزيز وتوطيد الجهود المشتركة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية بطريقة أشمل وفقا لمبدأ المسؤولية المشتركة والمتشاطرة.

وبغية أن يكون للعمل الدولي تأثيره الكامل، نحن نحتاج إلى دعم جميع الدول الأعضاء في منظمتنا. وهذه الجهود تبدأ بالتنفيذ الوطني للصكوك الدولية القائمة. فلقد صدق بلدي على جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة المخدرات والجريمة عبر الحدود الوطنية، وبالأخص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية. وبتنفيذ تلك الاتفاقية، تكون لكسمبرغ من بين بضع دول أجرت متابعة للمادة ٥ وأنشأت صندوقا لمكافحة الاتجار بالمخدرات عن طريق إعادة استثمار الأموال المصادرة من المخدرات في مشاريع ترمي إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات. فعلى سبيل المثال، بطلب من وزير العدل في مالي، وبين العامين ٢٠١٠ و ٢٠١٢، سوف تشارك لكسمبرغ من خلال هذا الصندوق في تمويل مشروع يرمي إلى مكافحة تصاعد الجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات على وجه الخصوص، وما لذلك من آثار تزعزع الاستقرار في مالي والمنطقة دون الإقليمية.

وفي سياق تعاوننا وسياستنا الإنمائية، يعمل بلدي كذلك، إضافة إلى إسهاماته المنتظمة في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على تنفيذ عدد من المشاريع الثنائية في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات، بما في ذلك مشاريع تشمل جوانب بناء السلام. ولكسمبرغ على اقتناع صادق بأن علينا أن نعالج أبعاد السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان بطريقة متكاملة، وان نولي كلا منها الاهتمام نفسه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل البوسنة والهرسك.

السيد بربرليتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي، على تنظيم المناقشة بشأن هذا الموضوع الهام، مع إيلاء اهتمام خاص لمضاعفاتها في أفريقيا. وتؤيد البوسنة والهرسك البيان الذي سيدلي به ممثل السويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن العلاقة المترابطة في ما بين المخدرات والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر والفساد تشكل تحديا عالميا يهدد الاقتصادات والأمن والاستقرار السياسي لجميع البلدان في العالم. وهذه الأخطار التي لا تحترم الحدود تقتضي من كل بلد ومن المجتمع الدولي بذل جهود إضافية لتعزيز الشراكات والتعاون على الصعيد المتعدد الأطراف لمواجهة هذه الآفة الحديثة العهد بشكل صحيح.

وتعزيز معرفة الاتجاهات شرط مسبق لفعالية صنع القرار والاستجابات العملية. وفي هذا السياق، أود أن أبرز أهمية تصديق وتنفيذ المعاهدات القانونية الدولية. ومما يتصف بأهمية خاصة الحاجة إلى توفير معلومات وطنية عن مكافحة المخدرات تمكّن هيئات الأمم المتحدة القائمة على المعاهدات ومجالس إدارتها من رصد أنماط إساءة استعمال المخدرات، وإجراء تقييمات واقعية لتأثيرها، ووضع سياسات عالمية وإقليمية لمكافحة المخدرات غير المشروعة والجريمة.

من جانب آخر، إن المساعدة التقنية للدول الأعضاء – ولا سيما للبلدان النامية ذات حالات سياسية واقتصادية هشة – أمر هام لتعزيز القدرات الوطنية في سبيل إنشاء أطر فعالة لمكافحة المخدرات، ومنع إساءة استعمال المخدرات ومكافحته، وتهيئة بيئة مؤاتية لإعادة الدمج والتنمية البديلة.

ويود وفدي أن ينضم إلى الذين يعترفون بخطورة هذه المشكلة، وأن يشير إلى أنه نظرا لطابعها، يتضح أن ما من بلد بمفرده يمكنه أن يتصدى لهذه المشكلة بنجاح. وفي حين أن بناء الأنظمة القضائية المناسبة وأنظمة الشرطة في فرادى البلدان أمر يتصف بأهمية قصوى، فإن المهم كذلك التعاون على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي.

وفي ذلك الصدد، نؤيد كامل التأييد عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تعزيز وتوطيد التعاون الإقليمي في غرب أفريقيا، بهدف مكافحة انتشار المخدرات. ورغم إننا نناقش الحالة في أفريقيا، ثمة مشاكل مماثلة في مناطق أخرى أيضا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأذكر إن بلدي أجرى إصلاحات تشريعية وقضائية وهيكلية هامة بهدف تعزيز نظامنا الوطني لمكافحة المخدرات ومكافحة الاتجار غير المشروع بها والجرائم ذات الصلة. واعتمدت الجمعية البرلمانية في بلدي أيضا استراتيجية وطنية للإشراف على المخدرات، ومنع ومكافحة إساءة استعمالها، واعتمدت خطة عمل لتنفيذها. وأود أن أشدد كذلك على إننا أقمنا علاقة وثيقة مع إدارات الجمارك ومراقبة الحدود في البلدان المجاورة، وشرعنا في إبرام اتفاقات ثنائية تتعلق بالشرطة والتعاون القضائي بناء على تفاهم مشترك مفاده إن مكافحة جرائم الاتجار بالمخدرات تقتضي نهجا إقليميا.

ونعتقد أن من المهم التعاون وتبادل المعلومات والخبرات وتعزيز الممارسات الجيدة في مواجهة هذه المسألة. وفي ذلك الصدد، تؤيد البوسنة والهرسك كامل التأييد الجهود المشتركة للجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وأجهزة ووكالات أخرى ذات صلة تابعة للأمم المتحدة في التصدي للأخطار الأمنية العديدة التي يسببها الاتجار بالمخدرات في العديد من البلدان والمناطق، ولا سيما في أفريقيا. والدروس المستفادة في مكان ما يمكنها غالبا أن تكون ذات فائدة كبرى في مكان آخر. وفي ذلك السياق، فإن المعرفة والخبرة اللتين يتحلى بهما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ذات قيمة كبيرة، وينبغي للدول الأعضاء أن تستفيد منهما.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أكرر التأكيد على أن هذه المناقشة في مجلس الأمن تأتي في الوقت المناسب وهي

هامة جدا، ونأمل للنتائج التي ستسفر عن المداولات اليوم أن تعزز الأنشطة الهامة الضرورية لمكافحة الاتجار غير القانوني بالمخدرات والجرائم ذات الصلة في أفريقيا. والنتائج الإيجابية لهذه المكافحة في القارة الأفريقية ستسهم بدورها في الأعمال العالمية لبناء الأمن والعدل في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل غانا.

السيد كريستشين (غانا) (تكلم بالانكليزية): يسعد غانا أن ترى غينيا - بيساو تترأس مجلس الأمن هذا الشهر، ويشرفها بصفة خاصة أن ترى معاليكم، سيد ألان يودا، وزير الخارجية تترأسون المناقشة المفتوحة الجارية اليوم. ويود وفدي أيضا أن يعرب عن تقديره لوفد بوركينا فاسو على تنظيم هذه المناقشة، فضلا عن إعداد الورقة المفاهيمية، بشأن مسألة هامة وهي الاتجار غير المشروع بالمخدرات، التي تشكل تهديدا حقيقيا وآنيا للسلام والأمن والاستقرار في العديد من مناطق العالم، بما فيها أفريقيا. يشكر وفدي الأمين العام على حضوره وعلى بيانه. ويشكر أيضا المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على إحاطته الإعلامية. ونؤيد أيضا البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن غربي أفريقيا لم تصبح نقطة مرور عابر فحسب، بل أصبحت أيضا وجهة نهائية للاتجار غير المشروع بالمخدرات والذي يسلك عادة طريقا غير مباشر، يبدأ في أمريكا الجنوبية إلى أوروبا وأماكن أخرى في دائرة مفرغة من التقليص والعرض والنقل والمرور العابر والاستهلاك. وفي بعض الحالات فإن ذلك الاتجار غير المشروع يحرك أو يغذي الصراعات والفساد وغير ذلك من الجرائم المنظمة من قبيل الاتجار بالبشر، لا سيما النساء والأطفال الذين كثيرا ما يتم خداعهم وخطفهم، أو بخلاف ذلك تجنيدهم القسري كمهربي مخدرات ضد إرادتهم.

إن حكومة غانا، تماشيا مع التزام غانا بالكفاح ضد الاتجار غير المشروع بالمخدرات، اتخذت تدابير على الصعيد الوطني لمكافحة تهريب المخدرات، بما في ذلك تعزيز نقاط الحدود البرية والدوريات البحرية. ويجري حاليا تنسيق مجلس الرقابة على المخدرات في غانا لتحسين قدرته على جمع البيانات، ويجري استكشاف إمكانية تمكين المجلس من ممارسة سلطته على المحاكمة على الجرائم المتصلة بالمخدرات. وقد نظرت السلطات القضائية وسلطات إنفاذ القانون في غانا في قضايا تتضمن الاتجار بالمخدرات مع أولوية متجددة بغية كفالة البت بسرعة في هذه القضايا وفرض شروط أكثر صرامة على الكفالة بالنسبة للمتهمين، بما في ذلك تقديم ضمانات للحفاظ على الأدلة التي تم الحصول عليها لتيسير المحاكمات، بينما تتم في الوقت نفسه كفالة معايير المحاكمة العادلة وعدم تقويض الإجراءات القانونية الواجب اتباعها. وقد تم الاضطلاع ببرامج تدريب لتحسين قدرة الأجهزة القضائية وأجهزة إنفاذ القانون لتناول قضايا المخدرات بطريقة أنجع.

إن غانا، إذ تقر بأن جهودنا الوطنية يجب أن يكملها التعاون الثنائي والإقليمي والدولي، بالنظر إلى أن مشكلة الاتجار بالمخدرات تمثل تحديا عالميا، التمست المساعدة التقنية الثنائية وتلقتها لتحسين إجراءات التفتيش في المطارات بالنسبة للمسافرين والأمتعة. وفي أعقاب التصديق البرلماني في غانا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ينظر بلدنا حاليا في أن يصبح طرفا في الاتفاقية الرئيسية نفسها. وفي آذار/مارس من هذا العام، استضافت غانا اجتماعا دوليا لبحث حماية ضحايا الاتجار بالمخدرات واحتياجاتهم من المساعدة.

أما على الصعيد دون الإقليمي، فقد أيدت غانا الإعلان السياسي بشأن منع إساءة استعمال والاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة الصادر عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتحض المجتمع الدولي على تقديم الموارد اللازمة من أجل تنفيذ أنجع لخطة عمل الجماعة الاقتصادية والتي تهدف إلى تعضيد القدرات الوطنية والتعاون عبر الحدود للتصدي لتهريب المخدرات والجريمة المنظمة.

وتحقيقا لتلك الغاية، ترحب غانا بمبادرة ساحل غرب أفريقيا، وهي مبادرة مشتركة بين الوكالات تابعة للأمم المتحدة تتضمن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وإدارة الشؤون السياسية في الأمم المتحدة، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنظمة الشرطة الدولية. والتنسيق والتماسك الفعال في ما بين تلك الوكالات وبين الوكالات والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، سيكون هاما للغاية في تحقيق التنفيذ الناجح لتلك المبادرة. وليس من قبيل الصدفة أن خطة العمل للجماعة الاقتصادية لا تقتصر على إبراز الاتجار غير المشروع بالمخدرات، ولكنها تركز أيضا على الجرائم المنظمة الأخرى. ويجب أن تكون الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات جزءا من الجهود الشاملة لردع الجريمة المنظمة واكتشافها والمعاقبة عليها بوصفها أحد الأشكال العديدة للجرائم المنظمة التي تميل إلى أن تصبح معززة بصورة متبادلة ومترابطة.

إن الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى تحسين القدرات الوطنية لمكافحة الجريمة المنظمة قد تصبح عديمة الجدوى إذا ما نجحت الشبكات الإجرامية، والتي تعمل عادة في عالم مظلم لتفادي اكتشافها، في النيل من نزاهة سلطات إنفاذ القانون عن طريق الفساد، مما يتيح لها الفرصة للقيام بأنشطة المخدرات غير المشروعة وغير ذلك من الأنشطة المتصلة بها مع الإفلات من العقاب. وفي الحقيقة وفي حالات كثيرة، إن ما هو مطلوب ليس بناء القدرات على المستوى التشريعي والمؤسسي أو التقني، بل توفر القدرة والإرادة السياسية لدى سلطات إنفاذ القانون والقادة السياسيين لرفض الجريمة والفساد.

لذلك، فإن غانا طرف في اتفاقية الاتحاد الأفريقي المعنية لمكافحة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وقد تقدمت بمختلف التشريعات لجعل الفساد غير جذاب للموظفين العموميين والأفراد العاديين على حد سواء. وقام النائب العام في غانا مؤخرا بتعميم منشور تحليلي يقارن قوانين غانا لمكافحة الفساد بمعاهدات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بوصف ذلك أداة لخلق الوعي العام بالتزام غانا بمكافحة الفساد على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. فمكافحة الفساد ينبغي أن تكون عنصرا رئيسيا في أي استراتيجية ترمي إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات وغير ذلك من الجريمة المنظمة.

وكما هو معروف جيدا، فإن تجربة بعض البلدان الخارجة من صراع قد علمتنا أن الاتجار غير المشروع بالمخدرات وغير ذلك من الجرائم المنظمة تنتعش في أجواء الصراع، وانعدام سيادة القانون وعدم وجود الحكم الصالح والمساءلة الديمقراطية الذي تكون فيها مؤسسات الدولة الشرعية، بل في الحقيقة المجتمع برمته، في حالة ضعف وهشاشة. ولهذا يسعى بعض المجرمين المنظمين في بعض الأحيان إلى تقويض استقرار الدول وإحباط جهود الانتعاش بعد انتهاء الصراع.

وخلال اجتماع المائدة المستديرة للديمقراطية الذي عقده المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية في مدينة المكسيك في الأسبوع الماضي، استمع المشاركون إلى أمثلة عن الأموال غير الشرعية التي تستخدم في التأثير على العملية الانتخابية، وتعمل على إفساد أجهزة الدولة والسيطرة عليها.

وحض الاجتماع على التعاون الدولي في المناطق الحدودية لمكافحة الجريمة المنظمة مع التركيز على الدفاع الجماعي وحماية المؤسسات والعمليات الديمقراطية لتعزيز صمودها أمام ضغوط الأموال غير المشروعة والجريمة المنظمة.

لقد أقر مجلس الأمن في بيانه الرئاسي في تموز/يوليه من هذا العام (S/PRST/2009/20) بالصلة بين الاتجار غير المشروع بالمخدرات وغير ذلك من ضروب الجريمة المنظمة والصراع، عندما أعرب عن قلقه إزاء القضايا المتعلقة بعبور الحدود في غربي أفريقيا، مثل تجارة المخدرات غير الشرعية والنشاط الإرهابي في الساحل وانعدام الأمن البحري في خليج غينيا، وانتشار الأسلحة، وخاصة الأسلحة الصغيرة وتصاعد الاستيلاء على السلطة بصورة غير ديمقراطية والدعوة إلى وضع استراتيجية شاملة لحل الصراعات ومنع وقوع الأزمات، وفي الوقت نفسه معالجة هذه القضايا.

إن ذلك يعني أنه بالإضافة إلى خطة عمل الجماعة الاقتصادية لمكافحة المخدرات غير الشرعية، لا بد للمجتمع الدولي من دعم الجماعة في تنفيذ اتفاقيتها بشأن الأسلحة الصغيرة والتي دخلت حيز النفاذ مؤخرا. وينبغي لهذه الاستراتيجية الشاملة أن تتضمن الدعم للجهود الراهنة التي تقوم بها الجماعة الاقتصادية بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمجتمع الدولي بشكل عام للنهوض باحترام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون والنظام الدستوري في غرب أفريقيا، بما في ذلك تقديم الدعم لتطبيق الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والإدارة الحكومية.

ومن المهم بنفس القدر للمجلس والجمعية العامة مواصلة أو زيادة دعمهما السياسي والمالي والاستراتيجي للجنة بناء السلام للإسراع في عملها في شراكة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات في غينيا - بيساو وسيراليون وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى بغية ترسيخ الانتعاش بعد انتهاء الصراعات في تلك البلدان.

وأود أن أختتم كلمتي بالتشديد على أن الدعوات السابقة والحالية من أجل الشراكة واقتسام المسؤولية والتعاون الدولي توحي بأن المجتمع الدولي يدرك ما هو مطلوب لمواجهة تحديات الاتجار غير المشروع بالمخدرات وغير ذلك من أشكال الجريمة المنظمة. وهذه الدعوات تشير أيضا إلى أن ما قد يكون مفقودا هو الإسراع في العمل لمعالجة المشاكل التي تم تحديدها في سائر الدراسات والتقارير التي أجرتها الأمم المتحدة، وتلك الواردة في قرارات هذا المجلس، بما في ذلك البيان الرئاسي الذي اعتُمد اليوم (S/PRST/2009/32).

لذلك أود أن أنهي كلمتي بترديد مناشدة المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في شهر تموز/يوليه ومفادها أنه لا بد من وقف الاتجار غير المشروع بالمخدرات (انظر S/PV.6157) والدعوة إلى القيام بعمل عاجل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد أرغوِييو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، يود وفدي أن يهنئكم يا سيادة الرئيس، على عملكم في ترؤس مجلس الأمن خلال شهر كانون الأول/ديسمبر، وأن يشكركم علاوة على ذلك على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة. ونود أن نكرر مدى أهمية عقد مجلس الأمن لجلسات عامة تمكن جميع أعضاء المنظمة من الإعراب عن آرائهم والتفاعل مع أعضاء المجلس. واسمحوا لي أيضا بأن أشكر، من خلالكم، السيد أنطونيو ماريا كوستا، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات

والجريمة، على تقديم إحاطته الإعلامية الشاملة جدا إلى المجلس في جلسة هذا الصباح.

ومسألة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بالمخدرات وما يتعلق بها من الجرائم هي إحدى المشاكل التي تبعث على أشد القلق على جدول الأعمال الدولي اليوم. والتقارير التي أعدها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومصادر أخرى تذكر بلدانا في كل جزء من العالم – بلدانا مستهلِكة، وبلدانا تنتج مختلف المخدرات، وبلدان المرور العابر والبيع. وتتمسك جمهورية الأرجنتين بمبدأ المسؤولية المتشاطرة فيما بين البلدان المنتِجة والمستهلِكة وبلدان المرور العابر وتؤكد على الحاجة إلى التركيز المتوازن بين مكافحة الاتجار بالمخدرات والجرائم المتعلقة بذلك واتخاذ التدابير لمنع الاستهلاك ولكفالة المساعدة للمدمنين.

وفي مكافحة المخدرات والاتجار بها ثمة حاجة إلى نهج شامل، عن طريق تنسيق سياسات لرصد الاتجار ومنع الإدمان وتقديم المساعدة إلى المدمنين. وفي نفس الوقت، من الضروري أن تُعزز استجابات الدول عن طريق الحوار الجاري مع المجتمع المدني وأن تخاض مكافحة الاتجار بالمخدرات وما يتعلق به من الجرائم بالاحترام الكامل لحقوق الإنسان وبالتركيز المرن الذي يسعى إلى إعادة التأهيل الاجتماعي للمدمنين.

ونحن على اقتناع بأن من المهم وضع تركيز إقليمي يعزز التعاون على المستوى الدولي. وفي نصف الكرة الغربي الذي نعيش فيه ترصد لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات تنفيذ الصكوك القانونية الملزمة واستراتيجية مكافحة المخدرات التي أقرت في بوينس آيرس في ١٩٩٦. ونعتقد بأن الرصد والتقييم ينبغي أن يجريا عن طريق آليات متعددة الأطراف تنسق التعاون الدولي وتقوم على أساس المعلومات الموضوعية التي يعول عليها. ونود على وجه الخصوص التأكيد على أهمية آلية التقييم المتعددة الأطراف الإقليمية بوصفها أداة موضوعية لقياس التقدم الذي تحققه الدول الأعضاء في مراقبة مشكلة المخدرات غير المشروعة، وأيضا لتحديد وجوه الضعف والمجالات التي تحتاج إلى التحسين ولتعزيز التضامن والتعاون في نصف الكرة الغربي.

وتشارك الأرجنتين مشاركة نشطة في المبادرات الدولية بشأن هذا الموضوع، ونسهم في أعمال لجنة المخدرات التابعة للأمم المتحدة، التي نحن عضو فيها. ونؤيد أيضا الدور المحوري للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وأيضا مبادرات واتفاقات أخرى متعددة الأطراف. ومن بين تلك أود أن أخص بالذكر الإعلان السياسي المعتمد في آذار/مارس خلال الجزء الرفيع المستوى للدورة الثانية والخمسين للجنة المخدرات (انظر E/2009/28-E/CN.7/2009/12)، وهو الإعلان الذي يقترح بضعة تدابير لتكثيف التعاون الدولي، وهو عامل رئيسي في هذا المجال.

وسأختتم بالتأكيد على أن الطابع العابر للحدود للاتجار غير المشروع بالمخدرات يستدعي القيام باستجابة منسقة من قِبل المجتمع الدولي وكل منطقة. وتحقيقا لذلك الهدف، فإن عمل الآليات القائمة ذات الكفاءات المحددة يجب أن يعزَّز بغية التنفيذ الكامل للصكوك القانونية الوطنية والدولية. وسيساعد ذلك التعاون القضائي والتعاون فيما بين القوى الأمنية وسيكفل إتاحة الموارد الضرورية لمكافحة هذه الظاهرة عن طريق التعاون الدولي، حتى في أشد المناطق ضعفا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد بن مهيدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أولا أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس

الأمن عن كانون الأول/ديسمبر، وأن أشكركم على اتخاذكم المبادرة الحكيمة بتنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع الاتجار بالمخدرات بوصفه تهديدا للأمن الدولي، وهو الذي لا شك في أهميته اليوم.

وسأغدو مقصِّرا إذا لم أشِد بوفد بوركينا فاسو على الطريقة الممتازة التي مثلت بها أفريقيا في مجلس الأمن خلال السنتين الماضيتين.

وفي الوقت الذي يحتفل فيه المجتمع الدولي بالذكرى المئوية للمراقبة الدولية على المخدرات، وهي المراقبة التي وضعت أسسَها لجنة الأفيون الدولية، مما يبعث على القلق ملاحظة أن الاتجار بالمخدرات ما يزال يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين والإقليميين، ولاستقرار الدول السياسي والاقتصادي وللصحة العامة.

وفي عالم يتسم بالتوسع الضخم للتجارة والاستخدام المتقدم للوسائل الحديثة للاتصالات، فإن الإنتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار غير المشروع بها هما من بين الأنشطة الرئيسية للجريمة المنظمة الدولية، التي تبرم صفقات تنطوي على مبالغ ضخمة من الأموال. وتتوفر لدى المتجرين سبل الوصول إلى طرق تزداد تطورا دوما لغسل الإيرادات من المخدرات والتهريب، ما يشكل السبب في أن من الضروري التصدي لهذه المشكلة في مجموعها، مع مراعاة الاتصالات والروابط المعروفة بين مختلف الشرور – الاتجار بالمخدرات، والناس والأجهزة، وغسل المال والفساد، والجرائم الحاسوبية، وعلى وجه الخصوص الظاهرة المدمِّرة، وهي ظاهرة الإرهاب الدولي الذي تشكل المخدرات بالنسبة إليه المصدر الرئيسي للتمويل، إلى جانب الفدية التي تُدفع عن الرهائن.

إن تقاطع جميع هذه الجرائم، ومجموعة عوامل أخرى، مثل الأزمة المتعددة المراحل التي صدمت اقتصاد العالم، يعرّض الأمن الدولي وسيادة القانون للخطر، وبخاصة في أفريقيا، التي يتعين عليها أن تتصدى لتحديات عديدة. وفي هذا الصدد مما يبعث على القلق رؤية أن يصبح غرب أفريقيا خشبة قفز للاتجار العالمي بالمخدرات، ما يفاقم عدم الاستقرار السياسي والأمني في عدد من البلدان في المنطقة لدرجة التسبب في الإطاحة بالحكومات المنتخبة دستوريا، مع إمكان خطر الانتشار على المستوى الإقليمي.

إننا نؤيد الجهود التي تبذلها البلدان في المنطقة دون الإقليمية في إطار المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وسررنا باعتماد المجموعة الاقتصادية في باريا في تشرين الأول/أكتوبر لإعلان سياسي وخطة عمل إقليمية سيسمحان لنا بتنفيذ الآليات والسياسات القادرة على التصدي لهذه الآفة.

ويعتقد وفد بلدي أيضا أن من بالغ الأهمية تعزيز إطار المعاهدات الدولية بدعوة جميع الدول إلى التصديق على مجموعة الاتفاقيات التي تتعلق بمكافحة المخدرات والجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والفساد وجميع الاتفاقيات ذات الصلة بالإرهاب. وفيما يتجاوز ذلك، يجب علينا أن نتمسك بالأهداف المقدمة خلال الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة، وأيضا الإعلان وخطة العمل المعتمدين خلال الدورة الثانية والخمسين للجنة المخدرات (E/2009/28 و E/CN.7/2009/12)، الراميين إلى تحقيق استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية. ومن الواضح من هذه الوثائق أن من الحيوي العمل على الحد من عرض المخدرات والطلب عليها، وتعزيز التعاون الدولي ضمن نهج متكامل.

وفيما يتعلق بأفريقيا على نحو خاص ندعو المجتمع الدولي إلى العمل على نحو أوثق مع الدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بغية بناء القدرات المؤسسية على مكافحة الاتجار بالمخدرات وجميع الأشكال الأخرى من الجرائم المنظمة. ومن الضروري أيضا المشاركة بنشاط في الجهود

الاقتصادية وتعزيز سياسات التنمية البديلة في هذه المنطقة بغية تعزيز وتوسيع نطاق الفرص والآفاق الاقتصادية، وبذلك الحد من إمكانيات وإغراءات اللجوء إلى النشاط الإجرامي.

وقام الاتحاد الأفريقي، من جانبه، خلال مؤتمر قمته الثاني عشر الذي عُقد في شباط/فبراير ٢٠٠٩، باعتماد قرار بشأن التهديد المتزايد المتمثل في الاتجار بالمخدرات، لا سيما في غرب أفريقيا، الذي أصبح مصدر قلق فيما يتعلق بالأمن والحكم الرشيد في المنطقة والقارة برمتها. وفي ذلك الصدد، ناشد الاتحاد الأفريقي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يعزز ويوسع نطاق تعاونه مع الجماعات الإقليمية الأفريقية بغية تعزيز إجراءاتها لمكافحة الآفة في القارة. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يشيد على نحو قوي بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي يمكنه أن يضطلع بدور حيوي لمساعدة الدول في جهودها لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة، على الرغم من أنه يُمول أساسا من المساهمات الاختيارية. كما نود أن نرحب بالتحليل المعمق الذي قدمه السيد أنطونيو ماريا كوستا، المدير التنفيذي للمكتب، في الإحاطة الإعلامية التي قدمها إلى المجلس هذا الصباح.

وفي الختام، يجب على المجلس، الذي يتحمل المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين، أن يضطلع بدور أكبر في مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في بيئات الصراع وما بعد انتهاء الصراع. ويرحب وفد بلدي بالبيان الرئاسي (S/PRST/2009/32)، الذي اعتمده المجلس هذا الصباح بمبادرة من بوركينا فاسو.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد غوتييريث (بيرو) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي، على ما قمتم به من عمل ممتاز بصفتكم رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر.

ويؤيد وفد بيرو البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. كما يود وفد بلدي أن يثير بإيجاز بعض المسائل ذات الصلة بمناقشة اليوم.

يشكل الاتجار غير المشروع بالمخدرات مشكلة عويصة للعديد من الدول و مصدرا للقلق على الصعيد الدولي. ويبلغ الطلب العالمي على الكوكايين وحده نحو ١ ٠٠٠ طن في السنة، بقيمة تُقدر بنحو ٧٠ بليون دولار. وبغض النظر عن مركز الدول المتضررة، سواء كانت منتجة أو مستهلكة أو دول عبور، من الواضح أن الأمر يتعلق بمشكلة عالمية، يشاطر الجميع المسؤولية عنها، مثلما أُعيد التأكيد على ذلك مؤخرا في الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب وضع استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية (انظر E/2009/28)، اللذين اعتُمدا مؤخرا في الجزء الرفيع المستوى من الدورة الثانية والخمسين للجنة المخدرات.

وعلى الرغم من تناول مشكلة المخدرات العالمية في المحافل المناسبة لمنظومة الأمم المتحدة – أي الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية، بما في ذلك لجنة المخدرات – ندرك أنه عندما تتفاقم المسألة بمشاكل أخرى، فإنها تولد انعدام الاستقرار ويمكن أن تهدد أمن دول معينة وجيرانها. والأمر كذلك لأن الاتجار بالمخدرات يرتبط بالعنف والجريمة المنظمة، وله في بعض البلدان صلة بالأنشطة الإرهابية. كما يتصل الاتجار بالمخدرات بأنشطة إجرامية أخرى، مثل غسل الأموال، والاتجار بالأسلحة، والفساد، مما يتسبب بأضرار مادية وخسائر في الأرواح.

وتتجلى هذه العلاقة المترابطة الخطرة بصورة خاصة في أفريقيا. ومن المثير للانزعاج أن بعض أنحاء أفريقيا، وبخاصة غرب أفريقيا، أصبحت بفعل الطلب الناشئ أساسا في أوروبا، مناطق عبور للاتجار بالكوكايين. كما برزت غرب أفريقيا كنقطة عبور للهيروين وسلائف المنشطات الأمفيتامينية. ووفقا لإحصاءات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تبلغ كمية الكوكايين التي يقال إنها تصل إلى أوروبا، بنحو ٢٥٠ طنا في السنة، بقيمة سوقية تبلغ ١١ بليون دولار تقريبا. وفي ذلك الصدد، تزود غرب أفريقيا أوروبا بنحو ٣٠ في المائة من مجموع استهلاكها من الكوكايين. غير أن تلك المستويات انخفضت خلال العامين الماضيين، نتيجة لتغير أشكال استهلاك المخدرات في أوروبا، انخفضت بنسبة ١٤ في المائة في عام ٢٠٠٨.

وعلى الرغم من انخفاض الكميات التي يتم الاتجار بها، فإن هذا النشاط لا يزال يحدث تأثيرا سلبيا على غرب أفريقيا، التي يتزايد فيها الشاغل حيال مؤشرات الفساد والإفلات من العقاب الذي يتمتع به المتاجرون بالمخدرات، الذين يضرون أيضا بالاقتصادات الوطنية الضعيفة جراء ما يضخون فيها من أموال طائلة. وهذا أمر خطير على نحو خاص عندما نأخذ في الحسبان أن بعض البلدان التي تواجه هذه التهديدات، لا سيما في غرب أفريقيا، تمر بمرحلة الخروج من حالات الصراع أو التوترات السياسية الداخلية الحادة، وهي لا تزال ضعيفة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ويزيد الفقر وانعدام الخدمات الأساسية من السخط الاجتماعي، ولا يزالان يشكلان تحديا للاستقرار في المنطقة. وفي هذا السياق، تجد الجريمة المنظمة، وخاصة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والفساد، تربة خصبة لأنشطتها، مما يؤدي إلى تفاقم المشاكل القائمة ويضع عراقيل جديدة أمام بناء الدولة، وتحقيق رفاه سكانها وأمن المنطقة دون الإقليمية.

وتضطلع لجنة بناء السلام بدور هام في التصدي لهذه المجموعة من المشاكل، وهي من بين العديد من الدوافع الأساسية التي جعلت بيرو تؤيد إنشاء اللجنة وتتوقع تقديم الدعم إليها في المستقبل القريب. وتمثل أحد الأمثلة الملموسة لعمل لجنة بناء السلام بشأن هذه المسألة في إدراج غينيا - بيساو في عام ٢٠٠٧ في جدول أعمال اللجنة، بدعم من بيرو في الوقت الذي كان فيه بلدي عضوا غير دائم في مجلس الأمن.

ولا يمكن لأي بلد من البلدان المتضررة، بل لا يمكن للمنطقة برمتها، أن تتصدى بمفردها لمشكلة المخدرات التي تواجهها أفريقيا، نظرا لأنها ليست مشكلة أفريقية على سبيل الحصر. فهي مشكلة يجب تناولها من لدن المجتمع الدولي برمته من خلال استراتيجيات ثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف. وقد حان الوقت لكي تضع البلدان المتقدمة النمو، لا سيما البلدان المستهلكة للمخدرات، التعاون لمكافحة الاتجار بالمخدرات في صدارة جداول أعمالها، لا سيما وأن الإعلان السياسي المعتمد في الدورة الثانية والخمسين للجنة المخدرات يسلط الضوء على ضرورة تكثيف وتعزيز الجهود المشتركة، في جملة أمور، لزيادة وتنسيق المساعدة التقنية والمالية.

وبالنسبة لأفريقيا، وعلى الرغم من عزم بلدانها وجهودها الحثيثة - لا سيما من خلال الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالدعم القيّم لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة - تقوم الحاجة إلى تقديم المزيد من المساعدة التقنية والمادية بغية تعزيز مراقبة الحدود على طول سواحلها وفي مجالها الجوي، وإلى تعزيز تدريب قوات الشرطة التي تحقق في أنشطة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات وتزويدها بالمعدات على نحو أفضل. كما تحتاج إلى التعاون الدولي على وضع الإطار القانوني المناسب لإنشاء نظام فعال للعدالة الجنائية، بغية اتخاذ التدابير الضرورية لإنفاذ القانون، وجمع البيانات الموثوقة

لتقييم نطاق مشكلتي الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها اللتين تؤثران على المنطقة.

ولذلك، يجب أن ندرك الوجهة التي يسلكها التعاون، لا سيما في شكل تقديم المساعدات المالية، حتى نتمكن من فهم الكيفية التي تتصدى بها الدول لمشكلة المخدرات على الصعيد الدولي. وعند الاقتضاء، يجب علينا أن نعيد توجيه ذلك التعاون إلى البلدان التي تمس حاجتها إليه. وفي ذلك الصدد، تعتقد بيرو أننا بحاجة إلى تقرير عالمي يجمع الإحصاءات والمعلومات ذات الصلة بشأن الموارد التي يخصصها التعاون الدولي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات ويحدد البرامج الرئيسية لتعزيز التعاون مع أكثر البلدان تضررا من إنتاج المخدرات والاتجار بها. ونعتقد أن خطوة أولى في ذلك الاتجاه تتمثل في أن مشروع القرار بشأن التعاون الدولي على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية، الذي سيقدم إلى الجمعية العامة لاعتماده قريبا، يقر بالحاجة إلى هذه المعلومات ويدعو الدول الأعضاء إلى دعم الحوار حول هذا الموضوع من خلال لجنة المخدرات.

إن دعم البلدان الأفريقية التي تعاني من آثار الاتجار بالمخدرات على أراضيها ضرورة لا يمكن للمجتمع الدولي تجاهلها، وبخاصة عندما تولد هذه الحالة، هي وحالات وطنية محددة، عدم استقرار سياسي يمكن أن يؤثر حتى على الأمن الإقليمي. ومن ثم، فإن الدعم الذي يمكننا تقديمه ينبغي أن يكون جزءا من استراتيجية متكاملة للتنمية والأمن، بحيث تسهم في إحلال السلام الدائم في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

السيد بيلي (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يسعد وفدي أن يأخذ الكلمة خلال هذه المناقشة المفتوحة بشأن بند ”السلام والأمن في أفريقيا: الاتجار بالمخدرات باعتباره تهديدا للأمن الدولي“، وهي مسألة ذات أهمية كبيرة لنا جميعا.

في البداية، سيدي الرئيس، أنضم إلى الوفود الأخرى في الإعراب لكم عن تهنئتي الحارة على هذه المبادرة النبيلة التي أتاحت لنا فرصة لحشد أفكارنا بشأن أحد الآفات التي تقوض التنمية المتناغمة لأفريقيا. وأعرب عن تقديري أيضا للأمم المتحدة، وبخاصة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إزاء كل المساعدة المقدمة لبلدي وبخاصة إزاء الجهود المتواصلة التي لا تعرف الكلل المبذولة لصالح البلدان النامية في مكافحتها لآفة المخدرات.

إن الاتجار بالمخدرات، الذي أصبح جزءا من العولمة الآن أكثر من أي وقت مضى، ليس بالأمر الجديد. ولم نعد نتردد في الحديث عنه باعتباره جريمة منظمة عابرة للحدود الوطنية لها خصائصها من حيث النطاق والتنظيم والتمويل. ولنمو هذه الآفة أثر خطير على توازن دولنا وهذه الجرائم، نظرا لطابعها العابر للحدود الوطنية، تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والدولية.

بعد عقود من الحروب بين الأشقاء ما زالت عواقبها الوخيمة تعوق تنميتها، أصبحت منطقة غرب أفريقيا، منطقة عبور رئيسية للاتجار بالمخدرات، وبخاصة الكوكايين الذي يُشحن من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا. وهذه آفة كبيرة لها تأثير على توازن جميع مجتمعاتنا. وإلى جانب الزيادة في معدلات الجريمة التي يتسبب فيها هذا الاتجار، فإنه يضر بأنظمة الصحة العامة لدينا وينشر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وأموال المخدرات تفسد أنظمتنا المالية وتشكل تهديدا لبقاء دولنا. فهي تولد نوعا معينا من الجريمة وتوجد شبكات من المجرمين مع ما يرتبط بهم من إرهاب وحروب بين العصابات وأعمال انتقامية بل وحركات مسلحة. وواقع الأمر أن الاتجار بالمخدرات يمول جرائم أخرى مثل الاتجار

بالأسلحة والإرهاب وغسل الأموال، وهي جرائم تكون مصاحبة له أيضا.

إن كوت ديفوار لا تقف ساكنة في مكافحة تعاطي المخدرات والاتجار بها. فمنذ مؤتمر ياموسوكرو الوزاري لعام ٢٠٠٢ بشأن مكافحة المخدرات في أفريقيا، وضعنا استراتيجية وطنية شاملة تجمع بين المنع والتوعية والرعاية الصحية والعلاج والمساعدة وإعادة الإدماج إلى جانب توجيه ضربات للاتجار بالمخدرات وإنتاجها غير المشروع واستهلاكها. وتتضمن الاستراتيجية، التي تحظى بدعم رئيس كوت ديفوار وحكومتها، عددا من التدابير الخاصة مثل تولي لجنة مشتركة بين الوزارات لمكافحة المخدرات تنسيق الجهود الوطنية لمكافحة المخدرات والإشراف عليها وقيام مديرية الشرطة بالتعبئة واتخاذ إجراءات بشأن المخدرات، تستهدف أماكن مثل غرف التدخين وغيرها من الأماكن التي يتجمع فيها المتاجرون والتدمير المنتظم للموجودات والمواد التي يجري ضبطها. وصدَّقنا على عدد من الصكوك ذات الصلة ونفذناها، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠ وبروتوكولاتها. ونعمل على تحقيق المواءمة بين تشريعنا الوطني والصكوك الإقليمية والدولية. وأعددنا برامج للتدريب على المستويين الوطني ودون الإقليمي ينظمها المركز الإقليمي للتدريب على مكافحة المخدرات في غران باسام بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

تعي كوت ديفوار الحاجة إلى اتباع نهج شامل على المستويين الإقليمي والدولي لإنهاء هذه الآفة ويجب أن نتخذ إجراءاتنا في هذا المجال في إطار إقليمي ودولي. وهنا، فإن بلدي، الذي دخل بالفعل في اتفاقات وشراكات ثنائية مع دول صديقة بشأن تأمين حدودنا والمواقع الحساسة الأخرى مثل الموانئ والمطارات، يواصل تعزيز تعاونه مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). ويعمل بلدي أيضا مع منسقيه لتنفيذ خطة العمل الإقليمي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة في غرب أفريقيا التي اعتمدتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في برايا في الرأس الأخضر في عام ٢٠٠٨.

وعلى الرغم من هذه الجهود، تواجه دولنا تحديات عديدة في سعيها للرد بصورة شاملة ومنسقة وفعالة على المستويين الوطني والدولي. ويتعين علينا، في جملة أمور، تعزيز الإطارين القانونيين الإقليمي والدولي والمواءمة بينهما وتبادل المعلومات وتوفير التعليم وزيادة المساعدة القانونية لجعل التحقيقات والإجراءات القانونية أكثر فعالية في كل من منطقة الجماعة الاقتصادية وأفريقيا برمتها. والمساعدة التقنية والمالية ضرورة حيوية لبناء القدرات. ويجب علينا أيضا تأمين حدودنا البرية والجوية والبحرية وإقامة أنظمة فعالة للمراقبة والتحقق.

يقدم الأمين العام، في تقريره عن التعاون الدولي في مكافحة مشكلة المخدرات العالمية (A/64/120)، استعراضا عاما لحالة المخدرات على مستوى العالم ووضع الأنشطة الدولية لمكافحة المخدرات. وإلى جانب أمور أخرى، فإن الزيادة المثيرة للجزع في الاتجار بالكوكايين عبر غرب أفريقيا والاتجار بالهيروين عبر شرق أفريقيا مسألة ملحة. ولذلك، يجب علينا جميعا تعزيز التعاون الدولي في مواجهة مشكلة المخدرات العالمية هذه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد فاليرو بريسينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن مدى سعادتنا برؤيتنا لبلد أفريقي، بوركينا فاسو، يترأس أعمال مجلس الأمن. ويؤيد بلدي البيان الذي أدلى به باسم حركة عدم الانحياز بشأن البند المدرج في جدول الأعمال اليوم.

تقـدر فنزويـلا وتؤيـد جميـع الجهـود الـتي يمكـن لبوركينا فاسو القيام بها أثناء رئاستها لمجلس الأمن للإسهام في تسوية الصراعات المسلحة التي تواجهها أفريقيا ولتعزيز مبادرات الاتحاد الأفريقي الرامية إلى بناء السلام وتحقيق المصالحة بين بلدان القارة. ونعتقد أن بوركينا فاسو ستسهم في منع بعض أعضاء مجلس الأمن من اعتماد قرارات بعيدة عن القانون الدولي، من شأنها منع الحوار والمصالحة في أفريقيا.

لقد دُعينا إلى المشاركة في مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن حول الاتجار بالمخدرات في أفريقيا باعتباره تهديدا للأمن الدولي. وثمة حاجة إلى إلقاء الضوء على ثلاث نقاط أساسية. أولا، في إطار ميثاق الأمم المتحدة لا يقع الاتجار بالمخدرات في ضمن اختصاص مجلس الأمن. ثانيا، هذه مسألة، نظرا لنطاقها، يجب معالجتها بطريقة شاملة للجميع، وليس من خلال نهج يقوم على المصلحة الذاتية والرؤية الضيقة المسبقة لبلد أو بَلَدَيْن أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة من وسط المجتمع الدولي. ثالثا، أثبت مجلس الأمن أنه لا يرغب أو لا يستطيع القيام بمهامه الخاصة به. لهذا السبب، لا ينبغي له المطالبة بمهام جديدة هي خارج نطاق اختصاصه. ومثال على عدم كفاءة المجلس في معالجة المسائل ذات الصلة بالمجتمع الدولي هو تجاهله التام للقرارات فيما يتعلق بفلسطين، التي هي ملزمة لإسرائيل.

إن جمهورية فنزويلا البوليفارية تتشاطر الاهتمام بالمصلحة المشتركة والإرادة الجماعية لمكافحة هذه الآفة في إطار التعاون الدولي والاحترام الكامل لسيادة الدول واحترام حقوق الإنسان، ولا سيما أصول إجراءات المحاكمة وتناسب العقوبة مع الذنب وافتراض البراءة حتى تثبت الإدانة، من جملة أمور أخرى. وترى فنزويلا أنه ينبغي مواصلة معالجة مشكلة المخدرات في العالم في إطار الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئته الفرعية، لجنة المخدرات، وفقا للممارسات الحالية والالتزامات القائمة بشأن هذا الموضوع.

في هذا الصدد، نود أن نشير إلى أنه في الأمس القريب في آذار/مارس من هذا العام، في الدورة الثانية والخمسين للجنة المخدرات، اعتمدت الدول الأعضاء الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي من أجل التوصل إلى استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمعالجة مشكلة المخدرات العالمية. وفي تلك الدورة، أكدت الدول أن مشكلة المخدرات في العالم تشكل تهديدا للأمن العام في دولنا ولرفاهية البشرية جمعاء، لأنها تقوض التنمية المستدامة والاستقرار السياسي والمؤسسات الديمقراطية.

تم التعهد بالتزامات رئيسية في سياق الإعلان السياسي وخطة العمل فيما يتعلق بالحد من الطلب على المخدرات وعرضها، وبخاصة في مجالات مراقبة السلائف والمنشطات الأمفيتامينية. كان هناك أيضا اتفاق بشأن التعاون الدولي للقضاء على المحاصيل غير المشروعة التي تستخدم لإنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية، وتطوير المحاصيل البديلة ومكافحة غسل الأموال وتقديم المساعدة القانونية المتبادلة.

في ذلك السياق، حُددت ودُرست التحديات الحالية والمستقبلية، وكذلك الاتجاهات الجديدة في مشكلة المخدرات في العالم والتحسينات الممكن إدخالها على النظام الحالي للتقييم. وأشير إلى ضرورة تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات على أساس مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتبادلة. ونعتقد أن هذه هي الكيفية التي ينبغي معالجة هذه المسألة بها وليس، على سبيل المثال، من خلال استخدام قواعد عسكرية أجنبية على أرض بلد معين. ولا بد من مواجهة التحديات في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات التي حددتها الهيئات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

نثني على الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتوفير الدعم المالي والتقني للبلدان الأفريقية من أجل دعم وتطوير قدراتها الوطنية على مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. وحكومة فنزويلا تشاطر البلدان الأفريقية القلق إزاء التأثير السلبي الذي قد يتركه الاتجار غير المشروع بالمخدرات على الاستقرار في تلك البلدان.

هذا هو السبب في أن فنزويلا تعزز التعاون بين بلدان الجنوب والمبادرات الكبرى مع الدول الأفريقية لمكافحة الاتجار بالمخدرات. وفي هذا الصدد، أكد رؤساء دولنا مجددا التزامهم بتعزيز المبادرات والاقتراحات والأنشطة الرامية إلى مكافحة هذه الظاهرة على صعيد الإقليميين وعلى الصعيد الثنائي، وذلك في مؤتمر القمة الثاني لرؤساء الدول في أفريقيا وأمريكا الجنوبية الذي عُقد في جزيرة مرغريتا بفنزويلا يومي ٢٦ و ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

بالإضافة إلى ذلك، وخلال الاجتماع التاسع عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، المكلفة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد أيضا في جزيرة مرغريتا في الفترة ٢٨ أيلول/سبتمبر - ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، تم التوصل إلى اتفاقات رئيسية بشأن تشجيع التعاون الثنائي في مجال مكافحة المخدرات، ولا سيما في بلدان غرب أفريقيا.

وتجري مناقشة مفيدة ومشجعة في عدة منتديات متعددة الأطراف بشأن مكافحة الاتجار بالمخدرات. وفي جميع تلك الحالات، قدمت جمهورية فنزويلا البوليفارية دليلا ملموسا على تضامنها وتعاونها مع البلدان الأفريقية، ولا سيما مع بلدان غرب أفريقيا، من خلال توقيع العديد من الاتفاقات الثنائية بشأن معالجة مشكلة المخدرات في العالم.

نحن واثقون بأن النظر في هذا الموضوع في جلسة مجلس الأمن هذه لن يشكل سابقة أو يضفي الشرعية على أي إجراء قد يفكر مجلس الأمن في اتخاذه بشأن هذه المسألة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية): إن قضية إنتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها هي أحد أصعب التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم. فالمخدرات غير المشروعة تشكل تهديدا رئيسيا لتحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والحالة الأمنية في جميع المجتمعات. وطبيعة انتشار هذه الظاهرة جعلتها مشكلة دولية لا يمكن معالجتها إلا من خلال بذل الجهود الجماعية والمتضافرة على أساس مبدأ المسؤولية المشتركة.

في العامين الماضيين، كان جلّ نظر المجلس في المسائل ذات الصلة بالمخدرات يتعلق بمسألة الاتجار بالمخدرات في بعض المناطق، بما في ذلك غرب آسيا وغرب أفريقيا، ويتضمن عدد من القرارات والبيانات الرئاسية إشارات إلى تلك المسألة. فالقرار ١٨١٧ (٢٠٠٨) على وجه التحديد يركز على الصلة بين إنتاج المخدرات والأمن، والإرهاب والجريمة المنظمة في منطقتنا. في هذه القرارات، أقر المجلس بضرورة توصل المجتمع الدولي إلى نهج متكامل ومتوازن لمعالجة المشاكل المتصلة بالمخدرات باعتبارها مسؤولية مشتركة.

تترأس جمهورية إيران الإسلامية لجنة المخدرات اعتبارا من هذا الشهر وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وفي هذا الصدد، أود أن أعدد بإيجاز الجهود التي بذلتها حكومة بلدي في الحد من المخدرات غير المشروعة.

على مر السنين، خصصنا الآلاف من أفراد الشرطة الإيرانية ورصدنا البلايين من الدولارات لهذه المسألة. واستنادا إلى هذا النهج، حشدت جمهورية إيران الإسلامية

حوالي ٣٠ ٠٠٠ جندي من قواتها العسكرية وشرطة الآداب على طول مناطقنا الحدودية الواسعة النطاق. كما سعت إيران إلى تعزيز وتعديل التحصينات والمرافق ونظم مراقبة الاستخبارات في مراكز العبور ونقاط التفتيش على الحدود من أجل منع دخول قوافل التهريب إلى البلد. وأسفرت كل تلك الإجراءات عن مصادرة كميات ضخمة من أنواع مختلفة من المخدرات. وساعد هذا على وضع إيران في المرتبة الأولى على مستوى العالم، حيث أننا مسؤولون عن نسبة ٨٠ في المائة من إجمالي الكميات المصادرة من الأفيون والهيروين في العالم. وأود أن أذكر أن إجمالي كمية المخدرات التي صادرتها جمهورية إيران الإسلامية في عام ٢٠٠٨ بلغ ٧٠٢ طن.

وعلى صعيد التعاون الإقليمي، تعاونت إيران مع بلدان المسارات المجاورة وفي منطقة البلقان. ويشارك مشاركة كاملة مركزان إقليميان لتبادل المعلومات مقرهما إيران، هما شرطة مكافحة المخدرات وقيادة مكافحة المخدرات، في تبادل المعلومات مع ضباط الاتصال في مجال المخدرات في بلدان المنطقة والبلدان المجاورة. وعقدت جمهورية إيران الإسلامية ثمانية جولات للمؤتمر الدولي لضباط الاتصال في مجال المخدرات.

كما وسعت إيران تعاونها مع أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي وساهمت في إنشاء وحدة لمكافحة المخدرات في إطار تلك المنظمة. كما نظمنا العديد من حلقات العمل عن تقليص العرض والطلب بالنسبة للمخدرات. وعلاوة على ذلك، وفي تركيز على الحاجة إلى تعاون وتنسيق وثيقين في المنطقة، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تنظم جمهورية إيران الإسلامية اجتماعات بشكل دوري وتتبادل المعلومات مع السلطات ذات الصلة وكبار مسؤولي سلطات مكافحة المخدرات في بلدان منطقتنا.

وفي هذا الصدد، عقدت إيران اجتماعا ثلاثيا في أيار/مايو ٢٠٠٨ في إطار المبادرة الثلاثية. وأشار الأمين العام إليه في الفقرة ٣٨ من تقريره في الوثيقة A/64/120، حيث ذكر أن ”أول عملية مشتركة رائدة في نطاق تلك المبادرة انطلقت في آذار/مارس ٢٠٠٩ وأفضت إلى ضبط مخدرات وتفكيك شبكات مخدرات إجرامية“. وعلاوة على ذلك، يوفر التقرير معلومات عن أول عملية مشتركة على الإطلاق لمكافحة شبكات الاتجار بالمخدرات، نفذت في آذار/مارس ٢٠٠٩ وأسفرت عن مصادرة مخدرات واعتقال تجار مخدرات. وأود أن أقول، للأسف، إن عددا كبيرا من تجار المخدرات الذين اعتقلوا في بلدي من بلدان أفريقية. وهذا يشير إلى أن تجارة المخدرات لا تعرف حدودا أو مناطق.

وفي ما يتعلق بالتعاون الدولي، وقّعت جمهورية إيران الإسلامية عددا من وثائق التعاون في مجال مكافحة المخدرات مع أكثر من ٣٠ بلدا. وشاركنا بنشاط في اجتماعات ومؤتمرات دولية مختلفة، مثل اجتماعات لجنة المخدرات واجتماعات المائدة المستديرة لميثاق باريس.

كما يسرنا زيارات سلطات دولية - بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وميثاق باريس وممثلي مجموعة دبلن إلى الحدود الإيرانية. وبعد كل هذه الزيارات، اعترف المجتمع الدولي على نطاق واسع بأنشطة وجهود إيران في مكافحة المخدرات غير المشروعة. وفي ظل حقيقة أن هذا التهديد يشكل مرتعا خصبا للإرهاب، فإن جهود إيران في هذا الصدد أسهمت إسهاما أساسيا بلا شك في المكافحة العالمية للإرهاب.

إن الاتجار بالمخدرات في بعض المناطق يقوض جهود تحقيق الاستقرار والازدهار والسلام. ويرجع هذا إلى أن المخدرات مصدر لتمويل الإرهاب. وهي تغذي أيضا التهديدات لاستقرار وأمن المناطق. لقد واجهنا هذه الظاهرة في منطقتنا لسنوات طويلة. وشهدنا آثارها المدمرة على

الصحة الاجتماعية والحالة الصحية العامة لمجتمعنا. لقد تحملنا عبئا ثقيلا في التصدي لهذا التهديد، في حين نتلقى مساعدة لا تذكر من المجتمع الدولي، رغم أننا نعرف جميعا أن ما من بلد يستطيع التصدي لهذه الآفة بمفرده.

وعشية المؤتمر الدولي لدعم أفغانستان، الذي سيعقد الشهر القادم في لندن، نأمل في أن ينظر هذا الاجتماع أيضا في التزام المجتمع الدولي، وبروح من الشراكة المعززة، في مسألة مكافحة إنتاج وتجارة المخدرات الناشئة من هذا البلد. كما نأمل في أن يوفر المؤتمر زخما سياسيا جديدا لحشد المجتمع الدولي لدعم حكومة أفغانستان وجيرانها.

وأود أن أختتم بالإعراب عن الأمل في أن تصبح مداولات مجلس الأمن بشأن التعاون الدولي والإقليمي بخصوص تهديد المخدرات أساسا لمسؤولية مشتركة ومتقاسمة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية والأنشطة الإجرامية المرتبطة بها. كما يحدوني الأمل في أن تساعد في دعم الأنشطة والآليات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

السيد لوايزا باريا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن سعادتي البالغة لرؤيتكم، سيدي، تترأسون مجلس الأمن. ونحن واثقون تماما من أن هذا الشهر، بقيادتكم، سيكون شهر نشاط حافل بالنسبة لبوركينا فاسو، وبالتالي، للمجلس.

وبوليفيا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم حركة عدم الانحياز. كما نود أن نثني على الإحاطة الإعلامية لممثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

إن دولة بوليفيا المتعددة القوميات ملتزمة التزاما مطلقا بمكافحة مشكلة المخدرات العالمية والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. وفي هذا الصدد، من المهم الإشارة إلى أن القمة التاسعة عشر لرؤساء الوكالات الوطنية لإنفاذ القوانين المتعلقة بالمخدرات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي عقدت في فنزويلا في الفترة من ٢٨ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر، أثنت على بوليفيا لجهودها في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات وتدمير المحاصيل الكثيفة غير المشروعة من أوراق الكوكا.

وفضلا عن ذلك، سجل عرض تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن رصد زراعة الكوكا في دولة بوليفيا المتعددة القوميات أن حكومة بوليفيا تستحق الإشادة على الزيادة الكبيرة في منع المخدرات. وهناك زيادة نسبتها ٤٥ في المائة في كميات الكوكايين المصادرة، من ١٤٩١٢ كيلوغراما إلى ٢١٦٤١ كيلوغراما، وزيادة نسبتها ١٤٥ في المائة في كميات هيدروكلوريد الكوكايين. وفضلا عن ذلك، ما فتئ عدد المعامل الجاري تفكيكها في ازدياد.

وزادت عمليات مكافحة الاتجار بالمخدرات بنسبة ٥٨ في المائة مقارنة بمستواها في عام ٢٠٠٥ - من ٦ ٨٣١ في ذلك العام إلى ١٠ ٧٩٥ في عام ٢٠٠٨. وسمحت فعالية هذه التدخلات بزيادة مصادرات الكوكايين والمواد ذات الصلة بنسبة ٢٥٢ في المائة. وفي عام ٢٠٠٥، صادرنا حوالي ١١,٤ طن، وهو رقم ارتفع إلى ٢٨,٨ طن من الكوكايين والمنتجات ذات الصلة في عام ٢٠٠٨. وفي عام ٢٠٠٩، وفي إطار تقليص الإنتاج الكثيف من أوراق الكوكا، دمرنا الإنتاج على مساحة ٦ ٢٧٢ هكتارا - وهو رقم قياسي ضخم في السنوات الخمس الماضية. وهذا يؤكد بشدة التزام الرئيس موراليس بمكافحة المخدرات. وبالمثل، كانت هناك زيادة كبيرة في عام ٢٠٠٨ في المصادرات من المواد الكيميائية، وتدمير معامل تدوير ومنشآت تحويل المخدرات إلى بلورات.

ولأول مرة، خصصت دولة بوليفيا المتعددة القوميات ٢٠ مليون دولار من مواردها الذاتية لمكافحة الاتجار بالمخدرات. وفي إطار استراتيجيتنا الإقليمية المتعددة الأطراف لمحاربة الاتجار بالمخدرات قام اتحاد أمم أمريكا

الجنوبية بتأسيس مجلس أمريكي جنوبي لمحاربة الاتجار بالمخدرات. ووقّعنا على اتفاقات ثنائية وبذلنا جهودا مشتركة مع الأرجنتين وباراغواي والبرازيل للقضاء عليه.

وأود أن أنوه بأنه، استنادا إلى تقرير المخدرات العالمي لعام ٢٠٠٨ الصادر عن مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، لا يبلغ محصول ورقة الكوكا في بوليفيا سوى ١٨ في المائة من محصول ورقة الكوكا في العالم. وإن القدرة القصوى لإنتاج الكوكايين في بوليفيا تعادل ١٣ في المائة فقط من قدرة إنتاج الكوكايين في العالم. وينبغي لنا أن نوضح أن ذلك الرقم سينخفض أكثر عندما تنتهي دراسة شاملة تجرى حاليا بشأن ورقة الكوكا. فتلك الدراسة ستحسب كمية الأوراق المخصصة للاستهلاك التقليدي ثم تطرحها من القدرة القصوى لإنتاج الكوكايين في بوليفيا.

وفيما يتعلق بالاستهلاك التقليدي طرح الرئيس موراليس آيما، في آذار/مارس ٢٠٠٩، مشروع تعديل للمادة ٤٩ من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ يقضي بإلغاء تجريم مضغ ورقة الكوكا، المحظور بموجب تلك الاتفاقية استنادا إلى مبررات تقليدية غير علمية. ومؤخرا اعتمدت اللجنة الثالثة بتوافق الآراء مشروع قرار بشأن التعاون الدولي ضد مشكلة المخدرات العالمية (A/C.3/64/L.15/Rev.1) والجمعية العامة بدورها ستقره فيما بعد. ويبرز مشروع القرار هذا وجهة النظر بأنه ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للاستخدام التقليدي المشروع للمحصول عندما يكون ذلك الاستخدام مدعوما بالبيانات التاريخية. إن مضغ ورقة الكوكا ممارسة موروثة من الأسلاف لدى السكان الأصليين في جبال الأنديز ومنطقة نهر الأمازون في أمريكا الجنوبية منذ آلاف السنين، وهي تشكل جزءا من تاريخنا وهويتنا الثقافية.

وفي مؤتمر القمة الثاني لبلدان أمريكا الجنوبية وأفريقيا، المعقود في جزيرة مرغريتا في أيلول/سبتمبر، تم الاعتراف علنا بالآثار السلبية لجميع جوانب مشكلة المخدرات العالمية، بما فيها الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والجرائم المرتبطة به، على الأمن والسلام وإدارة الحكم والتنمية الاقتصادية والصحة العامة لشعوبنا. وهذا يخلق تحديا صعبا للمؤسسات الاجتماعية والسياسات العامة ويساهم في تدهور البيئة ويؤدي إلى شيوع الفقر والإخلال بالجهود المبذولة من أجل الاندماج الاجتماعي.

وفي ذلك السياق التزمت أمريكا اللاتينية وأفريقيا بتشجيع المبادرات والأنشطة الثنائية والإقليمية المتخذة دائما، حسبما ذكر الممثل الدائم لفنزويلا، على أساس المبادئ المشتركة والمسؤولية المتشاطرة، التي تنطوي على التركيز المتكامل والمتوازن واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية واحترام حقوق الإنسان، حسبما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة.

وهذا الجهد المشترك، هذا الجهد الوطني وهذا الجهد دون الإقليمي، سييسر الجمع بين الجهود المتضافرة للمجتمع الدولي بأسره ليتسنى اتخاذ خطوات أوسع على الدوام نحو إحراز النتائج التي ننشدها جميعا في الحرب ضد بلية الاتجار بالمخدرات، خاصة في غرب أفريقيا. وإننا نؤمن بأن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأجهزتهما الفرعية هي المحافل المناسبة للنظر المتعمق في الموضوع ولاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي.

أود أن أشكر الأمين العام والوزراء الموقرين وجميع المتكلمين الذين شاركوا في مناقشة اليوم.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.